

Distr.  
GENERAL

E/1996/INF/1  
5 January 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



الاقتصاد العالمي في مطلع عام 1996

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	مقدمة
٥	٢٦-٣	أولاً - الاقتصاد العالمي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .....
٥	٧-٣	ألف - التنبؤات المستكملة المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي
٦	١٧-٨	باء - التجارة الدولية .....
٨	٢٦-١٨	جيم - المالية والدين والتعاون الإنمائي .....
١٠	٥٠-٤٧	ثانياً - السعي لتحقيق نمو منخفض التضخم في الاقتصادات المتقدمة النمو .....
١٣	٣٩-٣٢	ألف - مصادر النمو الاقتصادي .....
١٥	٥٠-٤٠	باء - مواقف السياسات العامة لل الاقتصاد الكلي .....
١٨	٨٣-٥١	ثالثاً - مواجهة الصدمات وانتهاز الفرص في البلدان النامية .....
١٨	٥٧-٥٢	ألف - إفريقيا .....
١٩	٦٧-٥٨	باء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .....
٢٢	٧٥-٦٨	جيم - منطقة جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ .....
٢٤	٧٨-٧٦	DAL - الصين .....
٢٥	٨٣-٧٩	هاء - غرب آسيا .....

.../...

230196 230196 96-00079



المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٦	رابعا - تطور الاتساع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ..... ١١٠-٨٤
٢٧	ألف - رابطة الدول المستقلة ..... ٩٦-٨٨
٣١	باء - أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ودول البلطيق ..... ١١٠-٩٧
٣٦	المرفق الإحصائي - الجداول .....

الجداول

٤	- نمو الناتج العالمي، ١٩٩٦-١٩٨١ .....
٢٠	- تضخم أسعار الاستهلاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥-١٩٩٠ .....
٢٩	- التضخم في الأسعار الاستهلاكية في اقتصادات مختارة تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٦-١٩٩٠ .....
١٢	الشكل - ثقة المستهلكين في الاقتصادات الرئيسية السبعة، ١٩٩٥-١٩٩٠ .....

### مقدمة

١ - تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد العالمي قد نما بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ ومن المرتقب أن يشهد عام ١٩٩٦ نموا في الناتج العالمي بنسبة ٣ في المائة تقريباً (انظر الجدول ١). ويترتب على ذلك نمو اقتصادي أبطأ بقليل من المتمنى به في حزيران/يونيه في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥<sup>(١)</sup>. على أن الاقتصاد العالمي يسلك بصفة أساسية وفقاً للمتوقع<sup>(٢)</sup> وقد أطلق في الدراسة، على معدل النمو البالغ ٣ في المائة اسم "السرعة المنتظمة لسير الاقتصاد العالمي". وتشير هذه السرعة إلى معدل نمو يمكن المحافظة عليه لعدة سنوات إلا إذا تعرض النظام العالمي لهزات. ويبدو أن هذا التقييم لا يزال صحيحاً.

**الجدول ١ - نمو الناتج العالمي، ١٩٨١ - ١٩٩٧**  
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	-١٩٨١ ١٩٩٠	
<b>النمو العالمي</b>								
في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥								
٣	٢,٦	٢,٦	١,١	١,٠	٠,٤	٢,٨		
٢,٢٥	٢,٧٥	٢,٦	١,٠	٠,٧				في حزيران/يونيه ١٩٩٥
<b>بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو</b>								
٢,٥	٢,٤	٢,٩	١,٠	١,٥	٠,٨	٢,٨		في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٣	٢,٧٥	٢,٩	١,٠	١,٥				في حزيران/يونيه ١٩٩٥
<b>بلدان الاقتصادات النامية</b>								
٥,٥	٥,٠	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٣,٤	٣,١		في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٥	٥	٥,٤	٥,٠	٤,٩				في حزيران/يونيه ١٩٩٥
البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال <sup>(٤)</sup>								
٢								في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٢	٢,٠-	٨,٩-	٧,٩-	١٢,١-	٨,٨-	٢,٠		في حزيران/يونيه ١٩٩٥
٦ -	٩,٩-	٨,٧-	١٥,٥-					
بند تذكيري:								
<b>التجارة العالمية<sup>(٥)</sup></b>								
٧,٧٥	٩,٨	١٠,٤	٤,٢	٠,٦	٥,٣	٤,٦		في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
	٧	٩,٦	٤,٦	٦,١				في حزيران/يونيه ١٩٩٥

**المصدر:** إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة (أرقام حزيران/يونيه كما جاءت في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1، الجدول أولاً - ١).

(أ) تقدير أولى.

(ب) توقع يستند جزئياً إلى مشروع لينك (فريق البحث الدولي لوضع التماذج الاقتصادي ومقره إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة).

(ج) يستند إلى الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه، ويضم تقديرات جديدة فيما يتعلق بالاتحاد الروسي (ملحوظة: من المعتقد أن البيانات تتقلل على نحو متزايد من قيمة النشاط في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال).

(د) متوسط معدل النمو السنوي لحجم الصادرات والواردات باستثناء البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (نتيجة لنقص البيانات).

٢ - وتنتشر الهزات الاقتصادية ذات الأبعاد الدولية في المعتمد عن طريق الاضطرابات التي تلحق التجارة الدولية أو التدفقات المالية. وكان يمكن لازمة العملة المكسيكية التي بدأت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ أن تسبب في حدوث "أزمة ديون" جديدة للبلدان النامية. ولكن تم احتواء الأزمة بالاستعانت بجهد دولي ضخم وباتباع تدابير تعاونية جديدة ترکزت على صندوق النقد الدولي استهدفت تقليل احتمال نشوء أزمات مشابهة في بلدان "الاقتصاد السوقي الناشئ" الأخرى. وتخللت السنة أيضا فترات من التوترات الشديدة التي نشأت بين بلدان التبادل التجاري الرئيسية فيما يتعلق بالسياسات التجارية، ولكنها لم تبلغ درجة "الحروب التجارية" التي كان يخشى البعض حدوثها، وقد جرت أساسا معالجة هذه التوترات خارج نطاق منظمة التجارة العالمية الجديدة وبذلك لم تخرب آلية تسوية المنازعات التابعة لهذا المنتدى بشكل يذكر. وفي الوقت ذاته، يقدر أن حجم التجارة العالمية قد ارتفع إلى ١٠٪ في المائة تقريبا، مواصلة أداءها القوي للغاية الذي لوحظ للمرة الأولى في عام ١٩٩٤.

#### أولاً - الاقتصاد العالمي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦

##### ألف - التنبؤات المستكملة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي

٣ - يتمثل السبب الرئيسي للفرق بين التقديرات الحالية وتقديرات الصيف المتعلقة بالناتج العالمي فيما يلي: يقدر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو في عام ١٩٩٥ كان أقل بحوالي ربع نقطة مئوية عن المتتبأ به في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وأن من المتوقع أن يقل معدل النمو في عام ١٩٩٦ بحوالي نصف نقطة مئوية عن نسبة الزيادة المتتبأ بها من قبل لعام ١٩٩٦ البالغة ٢٪ في المائة. وترجع أسباب هذا التنقيح إلى أن التهوض بالاقتصاد الياباني من حالة الانكماش التي يمر بها كانت أصعب من المتوقع، في حين أدت السياسات المكافحة للتضخم وحذر المستهلكين في مواجهة حالة العمالة غير المؤكدة إلى كبح النمو في كندا وفي أنحاء كثيرة من أوروبا<sup>(٣)</sup>.

٤ - ورغم بطء النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو، فقد زاد النمو الاقتصادي في البلدان النامية كل في عام ١٩٩٥ وفقا للمتوقع في حزيران/يونيه. فقد نمت اقتصادات غربي آسيا بحوالي ٢٪ في المائة (وكان التنبؤ أنه يبلغ ١,٧٥٪ في المائة). في حين كان النمو الاقتصادي في إفريقيا أقل بمقدار نصف نقطة مئوية عن المتوقع وكان النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل بمعدل ثلاثة أربع نقاط مئوية عن المتوقع في منتصف عام ١٩٩٥ وفي المنطقة المذكورة أخيرا، كان أداء المكسيك والأرجنتين أقل حتى من المتوقع<sup>(٤)</sup>. وفي إفريقيا، كانت ظروف الجفاف في شمال إفريقيا وفي الجنوب الإفريقي أقسى مما كان باديا من قبل. وكان النمو الاقتصادي في البلدان الآسيوية النامية قريبا من المتتبأ به.

٥ - وفي عام ١٩٩٦، من المتوقع أن تشهد البلدان النامية نموا أسرع في الناتج. ومن المتتبأ أن تشهد بعض الاقتصادات الإفريقية في النهاية نموا اقتصاديا أقوى على حين يتوقع أن يحل النمو الأبطأ محل الانحدار في المكسيك والأرجنتين. ومن المتوقع أن يستمر النمو الراهن في آسيا حتى مع حدوث قدر طفيف من الاعتدال (انظر الجدول ألف - ٥).

٦ - وفي أقل البلدان نموا، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بنسبة ٣ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٥، مما يعني ضمناً حدوث ارتفاع في حصة الفرد من الناتج بأقل من نصف في المائة. ومع التنبؤ بحدوث نمو أعلى إلى حد ما في الناتج في بعض هذه البلدان في عام ١٩٩٦، ولا سيما في إفريقيا، سترتفع حصة الفرد من الناتج بمقدار ١ في المائة تقريباً.

٧ - وكان النشاط الاقتصادي في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أقوى (أو أقل ضعفاً) مما كان متوقعاً في منتصف عام ١٩٩٥، ومع ذلك فإن الناتج الكلي لجميع هذه البلدان لا يزال يسجل انخفاضاً وإن كان أقل بقدر كبير من السنوات السابقة (انظر الجدول ألف - ٦). وليس من السهل إجراء مقارنات بالتنبؤات التي وضعت في حزيران/يونيه لأن البيانات الرسمية في الاتحاد الروسي قد نفت تنفيحاً كبيراً وفقاً لما سيرد أدناه. وقد تأكّدت على أي حال تقديرات حزيران/يونيه المتعلقة بالصورة العامة في الاتحاد الروسي التي تشير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي به قد توقف وبدأ يخطو وينياداً نحو النمو. وكان الطلب الكلي في وسط وشرق أوروبا أنشط من المتتبّع به وبالتالي نما الناتج بنحو نقطة متوية واحدة أو أكثر مما كان متوقعاً في بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا.<sup>(٥)</sup>

#### باء - التجارة الدولية

٨ - على الرغم من أن نمو الناتج العالمي كان أبطأ من المتوقع فقد كان نمو التجارة الدولية أسرع. وكان حجم التجارة العالمية قد نما في عام ١٩٩٤ بسرعة غير عادية وكان من المتوقع أن يعود إلى معدل نمو أبطأ في عام ١٩٩٥. ولكن يبدو أن هذا التباطؤ، في معظم الحالات، قد أرجئ إلى عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ١).

٩ - وقد ظل الطلب على السلع التجارية شديداً بوجه خاص في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما في اليابان حيث زادت الواردات بنسبة ١٤ في المائة (انظر الجدول ألف - ٧). وكانت اليابان مصدراً قوياً للطلب على الواردات على الرغم من ضعف حالتها الاقتصادية، وذلك بسبب حافز الأسعار الناجم عن زيادة قيمة الين.

١٠ - وأدى نمو حجم الواردات بمعدلات ثنائية الرقم في جنوب وشرق آسيا، بدوره، إلى رواج التجارة العالمية. وتتعاظم قدرة المعروض السلمي من المنطقة نفسها، على الوفاء بهذا الطلب على الواردات، بينما لا تزال المنطقة أيضاً تستوعب الواردات المتزايدة بسرعة من الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما من أمريكا الشمالية.

١١ - وتوقف نمو الواردات الكبير في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥. فقد أدى تصحيح المسارات الاقتصادية الحاد إثر الأزمة المكسيكية إلى هبوط حاد في الواردات في الأرجنتين والمكسيك وبعض البلدان الأخرى التي أجرت تصحيحات مماثلة، وإن كانت قد ازدادت بشدة في شيلي والبرازيل وبيراو ضمن بلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، بدأت الواردات تنمو مرة أخرى في إفريقيا، والزيادة المتتبّعة بها لعام ١٩٩٦ هي

أسرع زيادة يتبناها منذ عشر سنوات تقريباً. كما أن إعادة دمج جنوب إفريقيا، بعد إلغاء الفصل العنصري، في التيار العادي للتجارة الدولية ساعدت على زيادة نمو حجم صادراتها ووارداتها بما يزيد على ٦% في المائة في عام ١٩٩٥.

١٢ - وأسفر انتعاش النمو الاقتصادي المتزايد في البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن زيادة سريعة في الواردات، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين أحجام الاستثمار. ففي النصف الأول من عام ١٩٩٥، زاد حجم واردات اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية بنسبة ٢٠% في المائة تقريباً. وأتاح ذلك فرصاً تصديرية متزايدة، ولا سيما في اقتصادات أوروبا الغربية.

١٣ - والى جانب زيادة صادرات الماركة بمرحلة انتقالية الى بلدان الاقتصادات السوقية، تشهد العلاقات التجارية فيما بين هذه الاقتصادات تحولاً في هذه الآونة، ولا سيما في رابطة الدول المستقلة. ففي عهد اتحاد الجمهوريّات الاشتراكية السوفياتية كانت كميات هائلة من السلع تشحن عبر الحدود بين جمهوريّات وأخرى من جمهوريّات الاتحاد. وفي عام ١٩٩٢ أصبحت هذه التجارة دولية وتحولت البلدان اتجاه تجاراتها تحويلاً جذرياً عن البلدان التي كانت قد أصبحت شريكاتها ضمن رابطة الدول المستقلة. وعلى سبيل المثال، ترسل أذربيجان الآن ما يربو على ٨٠% في المائة من صادراتها الى جمهورية إيران الإسلامية وتحصل على ما ينحو ٦٠% في المائة من وارداتها من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا. وتأخذ الصين قرابة نصف ما تصدره قيرغيزستان، ويدرك نصف صادرات جمهورية مولدوفا الى رومانيا. على أن عام ١٩٩٥ شهد شيئاً من الانتعاش في التجارة ضمن رابطة الدول المستقلة؛ وعلى سبيل المثال، ارتفعت واردات الاتحاد الروسي من البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة بنسبة ٢٥% في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٥.

١٤ - ولئن كان لهذا النشاط في الطلب العالمي علاقة كبيرة بالمحضوعات فقد زادت التجارة في السلع الأساسية أيضاً. وكانت أسعار السلع الأساسية المقومة بالدولارات، بخلاف الوقود، أعلى في عام ١٩٩٥، منها في عام ١٩٩٤ بنحو ١٠% في المائة في المتوسط، وإن كان أكثرها بلغ ذروته في الربع الأول من السنة (انظر الجدول ألف - ٨). ومددت زيادة عام ١٩٩٥ التحسن في الأسعار الذي بدأ في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، ولكن يبدو أنه بدأ الآن اتجاه نحو انخفاض الأسعار. ومن المتوقع أن تستمر الأسعار الدولارية في الانخفاض في عام ١٩٩٦، وإن يكن بأقل من نصف في المائة على أساس سنوي. وبعبارة أخرى، يتوقع بمعايير التسعينيات أن تظل الأسعار الدولارية على مستويات مرتفعة نسبياً مع مواصلة نشاط الطلب بفضل النمو المطرد في الاقتصاد العالمي وازدياد العرض استجابة لذلك.

١٥ - وتعزى أكبر زيادات في الأسعار في عام ١٩٩٥ الى الخامات الصناعية بسبب قوة الطلب عليها. فقد تراوحت الزيادات في أسعار الرصاص والقصدير والألومنيوم والنحاس والنikel والمطاط الطبيعي ما بين ١١% و ٤٠% في المائة. وأدى ازدياد الطلب على الأغذية -- ولا سيما في بعض البلدان النامية التي تشهد ارتفاعاً سريعاً في الدخول -- وقلة المعروض منها نسبياً في الأسواق العالمية، الى ارتفاع أسعارها. وارتفعت أسعار الأرز بوجه خاص عندما خفضت فيتنام والصين صادراتها منه لتلبية الطلب المحلي

المتزايد. وأصبح صافي مبادرات الصين من الأرز في عام 1995، ولأول مرة منذ عام 1949، استيرادي. وارتفاع سعر القمح إثر توقف الصادرات مؤقتاً من الاتحاد الأوروبي، بسبب انخفاض المخزون، وتقلص محصول الولايات المتحدة الأمريكية بسبب كثرة الأمطار.

١٦ - وانخفضت أسعار المشروبات الاستوائية دون توقف طيلة معظم عام 1995. وكانت أسعار البن قد زادت أكثر من الضعف في عام 1994 على أساس التنبؤات بتناقص المعروض إثر الصقع القاسي الذي أصاب منطقة زراعة البن في البرازيل. وأدت زيادة الصادرات من موردين آخرين (التي سببها إلى حد ما ارتفاع الأسعار) إلى تجدد المخاوف من عودة أوضاع فرط المعروض وانخفاض الأسعار بصورة مزمنة، وهذا ما جعل البلدان الرئيسية المنتجة للبن في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا تتفق على خطة جديدة لحبس الصادرات في محاولة لوضع حد لتدني الأسعار.

١٧ - وكان متوسط الأسعار الدولية للنفط الخام في عام 1995 نحو 17 دولاراً للبرميل، أي بزيادة ٩ في المائة مقارنة بعام 1994. وأرتفعت أسعار النفط نتيجة حدوث تحسن كبير في الطلب. وكان أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) قد قرروا في تشرين الثاني/نوفمبر 1994 تجميد كميات انتاجهم لسنة ثانية دون انقطاع، ولكن قام متذجون آخرون بزيادة المعروض فسدوا الشفرة بذلك ووضعوا حداً لزيادة الأسعار. بل لقد حدث تحول واضح نحو المعروض النفطي من بلدان أخرى غير دول الأوبك، واستوعب هذا المعروض نحو ثلثي النمو في الطلب العالمي في عام 1994 وكل النمو تقريباً في عام 1995. ومع وجود زيادات انتاجية قوية في بحر الشمال وكندا والمكسيك وأمريكا الجنوبية، يتوقع أن يظل المعروض النفطي وافراً حتى في حال حدوث نمو سريع في الطلب طيلة عامي 1996 و 1997. ويتوقع وبالتالي أن تظل أسعار النفط في الغالب على المستوى التي كانت عليه في عام 1995.

#### جيم - المالية والدين والتعاون الإنمائي

١٨ - تبين في أعقاب أزمة العملة المكسيكية التي حدثت في كانون الأول/ديسمبر 1994 أن الأسواق المالية الوطنية تتمتع بمرموقة عالية. وتعين على بعض البلدان -- كمالزيا وتايلند والجمهورية التشيكية وبولندا ثم البرازيل في النصف الثاني من العام، على سبيل المثال -- أن تواجه تدفقات رأسمالية إلى الداخل في عام 1995 فاقت قدرة اقتصادها على الاستيعاب. وأدت هذه التدفقات إلى تضخم احتياطي العملات الأجنبية وتحدت قدرة السلطات النقدية الوطنية على "تعقيمهها" كي لا تدفع الإنفاق الداخلي إلى الارتفاع أكثر من اللازم.

١٩ - ويبدو أن الأسواق المالية هدأت متأثرة بتدابير الإصلاح أو التكيف الشاقة التي اتخذتها الحكومة المكسيكية، وبجهود الإنقاذ الدولي الحازمة بقيادة الولايات المتحدة. وعلى النقيض تماماً من الصعوبات الطويلة الأمد التي أعقبت أزمة الديون المكسيكية في عام 1982، كانت المكسيك وغيرها من حكومات أمريكا اللاتينية تفترض مرة أخرى بحلول ربيع عام 1995، وإن يكن مع دفع فائدة إضافية قاسية بعيداً أن زعزعت الأزمة ثقة المستثمرين. ولم يكن معنى ذلك أن الصعوبات الاقتصادية في المكسيك وغيرها

من البلدان تبددت، وإنما بالأحرى وجدت الأسواق المالية أن العائدات المتاحة تعادل ما تستشعره من مخاطر. ولم تكن هذه هي الحالة في أوائل الثمانينات.

٢٠ - وكان الجهد الدولي الذي بذل إثر تفجر الأزمة المكسيكية جهدا غير عادي إلى حد كبير. فقد جرى في غضون أسبوعين تعبئة نحو ٥٠ بليون دولار على شكل اعتمادات ائتمانية للطوارئ، ومنها قروض كبيرة متعددة الأطراف. ومنعا لتكرار حدوث أزمات كهذه، ولا سيما في الاقتصادات "السوقية الناشئة"، اعتمد المجتمع الدولي استراتيجية جديدة "لتعزيز المراقبة". وتستهدف هذه الاستراتيجية تحقيق المزيد من الحذر في صنع السياسات في البلدان التي يبدو أنها على شفا أزمة عملات أجنبية، وذلك بإتاحة فرص لإجراء حوار متواتر ومكثف بشكل أكبر مع صندوق النقد الدولي حول السياسات. وسيشجع الصندوق أيضا على إصدار مؤشرات احصائية للأوضاع المالية والاقتصادية بانتظام وبمزيد من السرعة.

٢١ - وبالإضافة إلى ما تقدم، تبذل محاولة في الوقت الحاضر لإنشاء اتفاق جديد في صندوق النقد الدولي يوازي ترتيبات الاقتراض العامة. ويتوقع لهذا الاتفاق أن يجتذب التزامات البلدان ذات الاحتياطيات الكبيرة من العملات الأجنبية بتقديم قروض كبيرة إلى الصندوق على أساس عاجل إذا بلغ الضغط على سيولته أقصاه في أثناء أي أزمة مالية دولية. والهدف من ذلك هو تعزيز ثقة المستثمرين في وضع أموالهم في الأسواق الناشئة وعدم إخراجها منها عند أول علامة يعتبرون أنها تدل على سياسات غير حذرة. ولما كان من السهل جدا أن يكون رد فعل الأسواق المالية مغاليًا، فالقصد هو قطع الطريق على الاضطراب الاقتصادي والمالي الذي يمكن أن تحدثه هذه الأسواق.

٢٢ - وعادت الأموال إلى التدفق من جديد إلى "الأسواق الناشئة" في جنوب وشرق آسيا بعيد الأزمة المكسيكية. ولم تتأثر التقديرات الائتمانية لهذه الأسواق تأثيرا سلبيا؛ بل إن بعضها قد ارتفع. واستند التقدير الإيجابي للمخاطر إلى سياسات سليمة للاقتصاد الكلي بوجه عام وإلى استمرار التحرير الاقتصادي الذي تسعى إليه معظم الحكومات، فضلا عن ارتفاع معدلات الاستثمار والادخار في الداخل. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العنصر الغالب في التدفقات المالية إلى هذه المنطقة، وظلت تنمو بقوة في عام ١٩٩٥. وإلى جانب العوامل المؤثرة في التقدير العام للمخاطر، أدى ارتفاع قيمة الين وتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي إلى تهيئة أوضاع مواتية جدا للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من بلدان المنطقة.

٢٣ - وعادة ما تكون أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل محدودة في قدرتها على استغلال الأسواق الخاصة. ومن أسباب ذلك أنها كثيرا ما تكون عرضة للكوارث الطبيعية والاقتصادية، تقلب الأسعار الدولية لصادراتها من السلع الأساسية. وقد تجد هذه البلدان فجأة، وليس أمامها مجال فسح للتصرف، أن أداء مطالبات الدائنين والمستثمرين بالكامل من حصائرها من العملات الأجنبية، لن تترك لها حصيلة كافية بهذه العملات للأغراض الأساسية. وتحدم بعض البلدان دينها الخارجي خدمة كاملة حتى في هذه الظروف، ولكن بتكلفة لا يستهان بها، بينما تدخل بلدان أخرى في أزمة ديون في حالات كهذه وتترافق عليها المتاخرات. وقد حدث ذلك في الواقع لبلدان متوسطة الدخل كما حدث لبلدان منخفضة الدخل<sup>(١)</sup>.

٢٤ - وبعبارة أخرى، يمكن وصف العديد من البلدان النامية بأنها تتواء تحت عبء "ديون متراكمة" ومن ثم فريسة أزمة محتملة أو فعلية. ومنذ ما يزيد على العشر سنوات، وضع المجتمع الدولي استراتيجية لإعادة البلدان الواقعة في أزمة ديون إلى أوضاع خدمة ديونها بشكل تطبيقه. وركز اهتمامه على مشاكل الديون المتعلقة بالديون المصرفية التجارية والديون المستحقة للدائنين الحكوميين (التي أعيد تنظيمها من خلال نادي باريس). على أنه أتفق أخيرا، أيضا، في اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، على تناول مشكلة الديون التي يدين بها مؤسسات متعددة الأطراف بعض أفراد بلدان العالم. ومن المزمع أن تنظر اللجنة في اجتماعها في ربيع عام ١٩٩٦ في اقتراحات معالجة هذه المشكلة.

٢٥ - وقد أصبح العديد من البلدان، سواء بسبب عبء ديونه المتراكمة أو لأن إقراره اعتبر دائماً مجازفة اجتماعية "سيئة"، معتمداً على التدفقات الدولية الرسمية ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية. على أن مقدار هذه المساعدة انخفض بالأرقام الحقيقة على مدى السنوات الثلاث الماضية ومن المتوقع أن يستمر تقلصه. ومن المنظور الإنمائي، ليس لذلك، بالتأكيد، ما يبرره.

٢٦ - وأصبح يشك أيضاً في قدرة المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي جناح البنك الدولي للإقراض التساهلي، على الاضطلاع بعملياتها المزعومة في عام ١٩٩٦، وذلك لأنه يشك في أن يأخذ كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بأموال اللازمة لوفاء حكومة الولايات المتحدة بالتزامها تجاه المؤسسة الإنمائية الدولية. وعلاوة على ذلك، يلزم الآن الحصول على التزامات إضافية للعملية القادمة لتجديد موارد المؤسسة، المقرر أن يبدأ تنفيذها في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

#### ثانياً - السعي لتحقيق نمو منخفض التضخم في الاقتصادات المتقدمة النمو

٢٧ - حق الانتعاش من الانكماش الاقتصادي في أوائل التسعينيات عاماً زاد فيه ناتج الاقتصادات المتقدمة النمو بمعدل ٣ في المائة. وكان ذلك عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ١). وإلى حد ما بسبب الجهد المبذولة لکبح التضخم، هبط معدل النمو في عام ١٩٩٥ حوالي نصف نقطة مئوية. وكان التباطؤ أبرز ما يكون في استراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، والتي يرجح أنها تجاوزت ذروة معدلات نموها لهذه الدورة. وهذا أمر ليس مناجنا، إذ أنها كانت أولى البلدان التي خرجمت من الانكماش الاقتصادي السابق. وفي أوروبا القارية تباطأ أو توقف انتعاش عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ في أواخر السنة، ولكن من المرجح أن يكون النمو في نطاق يتراوح ما بين ٤,٥ و ٣ في المائة خلال عام ١٩٩٦. وبعد أربع سنوات من انعدام نمو الناتج تقريراً، من المتوقع أن يبدأ الاقتصاد الياباني في تحقيق نمو متواضع في عام ١٩٩٦.

٢٨ - ومكذا يتوقع أن يكون عام ١٩٩٦ عاماً آخر من النمو الاقتصادي بمعدل ٢,٥ في المائة، مصحوباً بتباطؤ ضئيل آخر في النمو، في الولايات المتحدة بشكل رئيسي، يقابل انتعاش في اليابان. وسيكون النمو

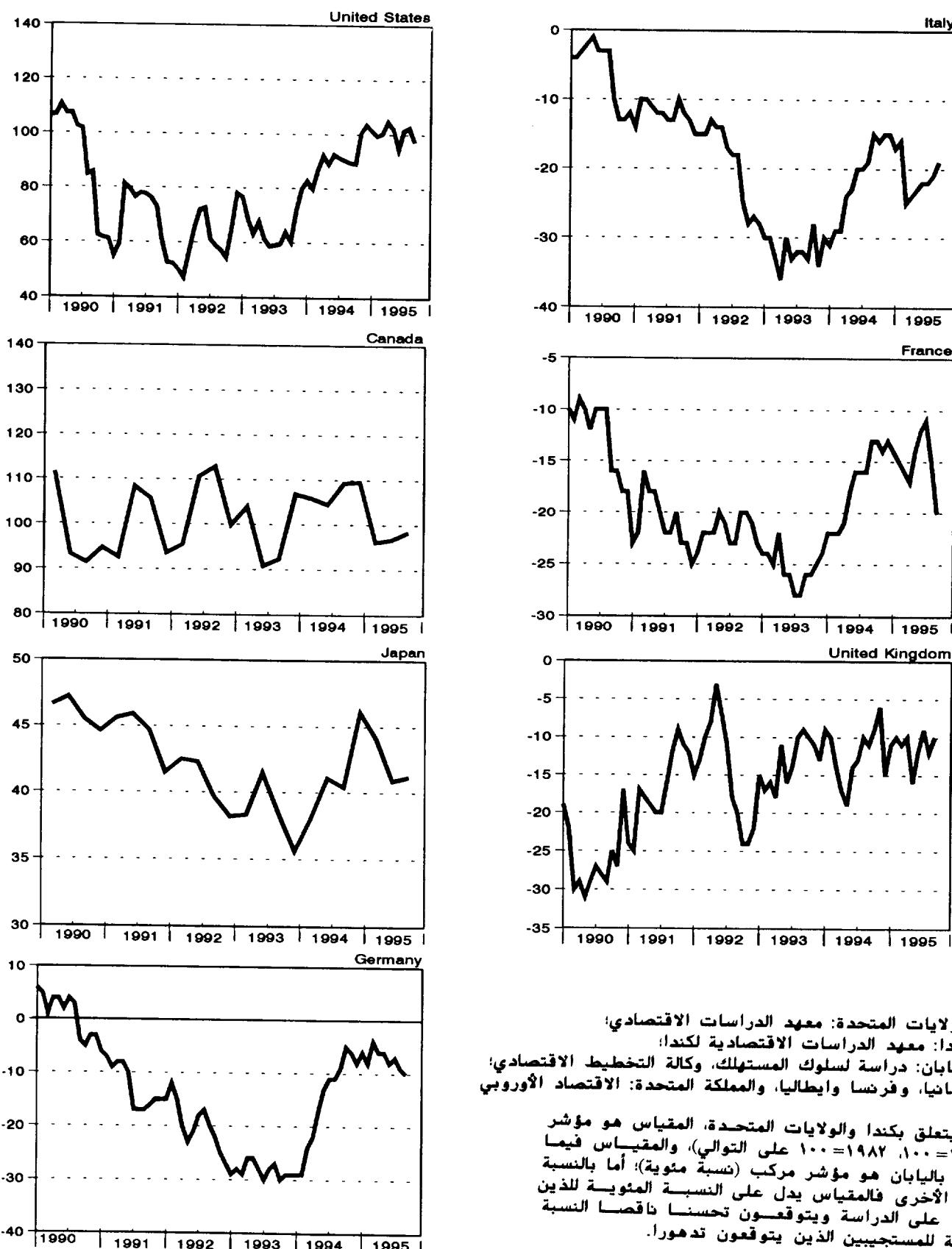
مصحوباً بتضخم منخفض، مما يعتبر هدفاً منشوداً إلى حد كبير. بيد أن البطالة المرتفعة مستمرة. فقد كانت نسبة تزيد عن ١٠ في المائة من القوة العاملة في أوروبا الغربية ونحو ٧,٥ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو عموماً ما زالت عاطلة عن العمل في عام ١٩٩٥. ولا يتوقع لهذه الحالة أن تتحسن كثيراً في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٤). وعلاوة على ذلك، وحتى في أمريكا الشمالية، حيث انحسرت معدلات البطالة، في اليابان، حيث ما زالت البطالة الظاهرة منخفضة إلى حد بعيد بالمقارنة بالبلدان الأخرى، أصبح النمو البطيء في الأجور والخوف من البطالة بين صفوف العاملين جزءاً كبيراً من سوق العمل.

٢٩ - وأخذ النشاط الاقتصادي ينمو خلال الانتعاش الحالي بصورة أبطأ مما كان عليه الحال خلال التسعيني الدوريين السابعين وذلك إلى حد ما بسبب السياسات. وفي حين خفت قليلاً بوجه عام في عام ١٩٩٥ قيود السياسة النقدية، (كما نوّقش أدناه)، لكنها شددت في عام ١٩٩٤ في البلدان التي كان فيها نمو الإنفاق قوياً نسبياً، وبصورة مستقلة إلى حد ما، ارتفعت أسعار الفائدة التي تحدها السوق في جميع البلدان تقريباً. وببدأ الخوف يساور صانعي السياسات والأسوق المالية من أن يصاحب النمو القوي ارتفاع في التضخم، كما حدث مراراً في فترات الانتعاش الماضية. بيد أنه حتى الآن كان الانتعاش مصحوباً بأدنى معدل تضخم منذ السبعينيات. ورغم أن من المرجح أن يرتفع التضخم، من المتوقع أن يبلغ متوسط الزيادة في أسعار المستهلك عام ١٩٩٦ أقل من ٣ في المائة للعام الرابع على التوالي (انظر الجدول ألف - ٣).

٣٠ - وقد كانت حالات العجز المالي، الذي ازداد خلال فترة الانتكاس بطيئة الانحسار. وهكذا فإن الحكوماتأخذت تضع لأنفسها أهدافاً لتحسين مركزها المالي وهذا في حد ذاته يبطئ نمو الإنفاق الإجمالي. ويولي الاهتمام الآن بالتوحيد المالي - الذي اتخذ طابعاً رسمياً في حالة الأهداف التي وضعتها معاهدة ماسترخيت للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - على ضوء الشواغل الطويلة الأجل، بما في ذلك، بشكل خاص، قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه سكان سريعي الشيخوخة. وهذا يعني أنها - فضلاً عن الأسواق - أخذت تولي اهتماماً لا إلى المركز الحالي للميزانية فحسب، بل إلى كيفية تأثير التغيرات الديموغرافية المتوقعة على الإيرادات والنفقات في المستقبل. أما السبب الآخر لفرض قيود مالية فهو الاعتقاد بأن سيطرة الحكومة على الموارد ما برحت تثنى عن الاستثمار في الأعمال التجارية.

٣١ - وتمثل إحدى السمات الخاصة للدورة الحالية في أن زيادة الناتج لم تؤد إلى زيادات مكافئة في الأجور الحقيقة. وكان هذا عاملاً رئيسياً في تثبيت التضخم عند مستوياته المنخفضة الحالية. إلا أن هذا القيد على زيادات الأجور الحقيقة تعني أن الإنفاق الاستهلاكي لم يتم بدور كبير في تنشيط النمو الاقتصادي كما حدث في الدورات السابقة. بل يبدو أن زيادة ثقة المستهلكين التي تصاحب عادة الانتعاش من الانتكاس الاقتصادي كانت قصيرة الأجل في عدة اقتصادات رئيسية (انظر الشكل). وهذا يشير تساؤلات عما إذا كانت الأعمال التجارية التي قد يشجعها على الاستثمار تقييد نمو تكاليف العمل، سوف يثنى عن ذلك عاجلاً أو آجلاً تباطؤ طلب المستهلكين.

الشكل - ثقة المستهلكين في الاقتصادات الرئيسية السبعة<sup>(٦)</sup>  
١٩٩٥-١٩٩٥.



المصدر: الولايات المتحدة: معهد الدراسات الاقتصادية؛  
كندا: معهد الدراسات الاقتصادية لكندا؛  
اليابان: دراسة سلوك المستهلك، وكالة التخطيط الاقتصادي؛  
المانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والمملكة المتحدة: الاقتصاد الأوروبي

(٦) فيما يتعلق بكندا والولايات المتحدة، المقياس هو مؤشر ١٩٦١ = ١٠٠ على التوالي، والمقياس فيما يتعلق باليابان هو مؤشر مركب (نسبة متوية)، أما بالنسبة للدول الأخرى فالقياس يدل على النسبة المئوية للذين أجابوا على الدراسة ويتوقعون تحسيناً ناقصاً نسبية المئوية للمستجيبين الذين يتوقعون تدهوراً.

٤٤ - وتمثل حالة البطالة المرتفعة مصدر قلق ذي صلة لصانعي السياسة. أولاً، تشكل إتاحة الفرص الكاملة للحصول على الوظائف وضمان الحصول على دخل معقول عنصران رئيسيان للترابط الاجتماعي والمجتمع العادل، كما تم التأكيد عليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، على أنه بالإضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع المعاصرة لسوق العمل يجعل الأسر المعيشية حذرة، وتحد من "عاطفة المستهلك" وتحول دون نمو الانفاق الاستهلاكي<sup>(٧)</sup>.

#### ألف - مصادر النمو الاقتصادي

٤٢ - يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة يسير في اتجاه نمو يبلغ حوالي ٢,٥ في المائة عام ١٩٩٦، مع بقاء التضخم حوالي ٣ في المائة. وقد كان الإنفاق الرأسمالي المحرك الرئيسي للنمو في الدورة الراهنة، حيث ارتفع الاستثمار الثابت غير المقيم خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٣ بمعدلات متوسطة سنوية قريبة من ١٤ في المائة بالأرقام الحقيقية. ومن المتوقع أن يتباطأ الاستثمار التجاري في عام ١٩٩٦ وبعده، بعد أن تخف الحاجة إلى تجديد المعدات، ولكن من المرجح أن يستمر معدل نموه متقدماً كثيراً معدلاً نمو الناتج المحلي الإجمالي. وسوف تساعد الزيادة الناتجة في الطاقة الانتاجية على كبح الضغوط التضخمية. ونظراً لأن زيادات الأجور تتبعها بالكاد مع التضخم، لذا فإن نمو الوظائف سوف يحدد بدرجة كبيرة الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي، وهو نمو آخر في التناقض. وفي الوقت ذاته، من المرجح أن تنشط الصادرات بنظراً لاستمرار الارتفاع في اقتصادات صناعية كبيرة أخرى، واستقرار التجارة مع المكسيك.

٤٣ - وبعد تسجيل معدلات نمو قريبة من ٥ في المائة عام ١٩٩٤، تباطأت بشكل ملحوظ اقتصادات استراليا وكندا في عام ١٩٩٥ بسبب تضييق أسعار الفائدة. وكان ارتفاع أسعار الفائدة في كندا مصحوباً بضعف الطلب الخارجي، إذ أن التباطؤ في الولايات المتحدة خفض الطلب على الصادرات الكندية ( حوالي ٨٠ في المائة من الصادرات الكندية تتجه إلى الولايات المتحدة). كما أن ازدياد النمو في عام ١٩٩٦ يتوقف على قدرة الزيادة المستمرة في الاستثمار في كندا، إلى جانب تحسين أداء الصادرات، وعلى تعويض الضعف في النفقات الاستهلاكية التي تعود، جزئياً على الأقل، إلى الانخفاض المطرد في الأجور الحقيقية رغم الارتفاع.

٤٥ - وما برهنت اليابان تمر بفترة غير عادية من الضعف الاقتصادي الذي طال أمده ولا يبدو أن أيها من مكونات الناتج المحلي الإجمالي مهيأً للارتفاع بصورة تكفي لتحقيق أكثر من مجرد ارتفاع بطيء في النشاط الاقتصادي. وقد تباطأ نمو الطلب الاستهلاكي في عام ١٩٩٥ ومن المرجح أن يبقى ضعيفاً بسبب أوضاع العمالة غير المؤاتية، والتي حد أقل هبوط ثروة الأسر المعيشية بسبب انخفاض أسعار الأصول في الأسواق المالية والعقارات. أما الاستثمار في قطاع الإسكان، الذي كان واحداً من مصادر النمو القليلة في عام ١٩٩٤، فقد تباطأ بقدر كبير في عام ١٩٩٥ ولكنه قد يتحسن قليلاً في السنة المقبلة بسبب انخفاض أسعار الفائدة. والعقبة التي تعيق النمو الناشئة عن الآثار التي يرت بها الدين القوي على منتجي البضائع التي يمكن

تداولها في السوق الدولي يفترض أن تخف مع تراجع الين من ذروة سعر صرفه. إلا أنه من المتوقع أن يكون نمو الطلب أبطأ لدى الأطراف الرئيسية في التبادل التجاري (انظر الجدول ألف - ٧).

٣٦ - ولم تطرأ زيادة على الاستثمارات التجارية الثابتة في اليابان في عام ١٩٩٥؛ إلا أن هذا يعد تحسناً بالمقارنة بالسنوات المتعاقبة الثلاث من الانخفاض في مستوى الاستثمار. ومن المتوقع أن يؤدي استقرار الأسعار في سوق الأوراق المالية، وتراجع بعض ما حققه الين من زيادة في القيمة في النصف الثاني من عام ١٩٩٥، وتباطؤ الانخفاض في أسعار الأراضي إلى تحسين الميزانيات العمومية للشركات وزيادة الثقة في القطاع التجاري. وهكذا من المتوقع أن يرتفع الاستثمار التجاري الثابت في عام ١٩٩٦، وإن يكن ببطء. وقد يمثل الاستثمار العام معظم نمو الاستثمار في عام ١٩٩٦.

٣٧ - وقد تباطأ نمو النشاط الاقتصادي مؤخراً في أوروبا. وتوقف إلى حد كبير الارتفاع من الانتكاس الاقتصادي عام ١٩٩٣ على الصادرات، وزيادة الاستثمار في المخزون في دورة مبكرة. ونتيجة لذلك، أدى تباطؤ المصادر الخارجية للطلب وتناقص معدل بناء المخزون إلى فتور النشاط الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٦، من المتوقع أن يصبح الطلب الداخلي بصورة متزايدة القوة الدافعة للارتفاع. وبشكل خاص يشير ارتفاع مستوى استغلال الطاقة الانتاجية مع ارتفاع معدل الربحية، إلى حدوث ارتفاع في الاستثمار. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يظل معدل الاستهلاك الخاص معتدلاً، إذ أن ثقة المستهلكين لا تزال منخفضة لأن، قبل كل شيء، لم يطرأ تحسن هام على حالة العمالة.

٣٨ - في كل من فرنسا والمانيا، فإن نمو الصادرات والاستثمار الخاص الذي دعم الطلب في عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، تباطأ بدرجة هامة في النصف الثاني من عام ١٩٩٥، في حين ظل الاستهلاك الخاص في تطوره. وعلى عكس ذلك، استمرت بلدان كثيرة كانت قد تعرضت في وقت سابق إلى تخفيض عملتها بالنسبة إلى المارك الألماني، في إظهار تسارع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي فنلندا وإيطاليا وأسبانيا والسويد، وإلى حد ما، البرتغال، كانت الصادرات هي المحرك الرئيسي للتتوسيع الاقتصادي المستمر؛ ولكنه كان مدعوماً أيضاً بالاستثمار الثابت، الذي استجاب بقوة إلى ارتفاع الطلب الخارجي.

٣٩ - أما اقتصاد المملكة المتحدة، وهي بلد آخر من البلدان التي انخفضت قيمة عملتها في وقت سابق، فقد اتبع نمطاً مختلفاً في عام ١٩٩٥. وقد أخذ النشاط الاقتصادي يتباطأ في الصيف بسبب انخفاض نمو الصادرات، وتصريف المخزونات التي كانت قد تضخم بصورة غير متوقعة. ومن المتوقع أن يستند أساساً نمو النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٦ على الاستهلاك ونمو الاستثمار في قطاع الأعمال، حيث توفر الصادرات الصافية حافزاً أصفر بكثير.

#### باء - مواقف السياسات العامة للاقتصاد الكلي

٤٠ - بعد أن أصبح مقررو السياسات في الاقتصادات المتقدمة النمو أكثر ثقة بأن جماح التضخم قد كبح، وجهوا اهتمامهم إلى محاوضة ضمان استمرار النمو غير التضخمي. وأدى ذلك إلى تيسير عام، وإن كان متواضعا، للسياسة النقدية خلال عام ١٩٩٥ وإلى انخفاض كبير في أسعار الفائدة التي تحدها السوق. وفي الوقت نفسه، لا تزال المواقف المالية تقيدية لأن سياسات تخفيض العجز لا تزال تحظى بأكبر قدر من الاهتمام إلا في اليابان حيث أعادت المشاكل العميقية الجذور انتعاش النشاط الاقتصادي.

٤١ - وسعت السلطات النقدية في الولايات المتحدة إلى تعديل السياسة النقدية بطريقة تديم التوسيع مع تفادي الضغوط التضخمية التي قد تنشأ عن تحقيق معدل نمو أقوى. وإذ حقق اقتصاد الولايات المتحدة معدل نمو كبير وكذلك معدل تضخم منخفض خلال هذه الفترة، فإنه يمكن الحكم على السياسة النقدية بأنها ناجحة جدا. ورفع مصرف الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة التصيرية الأجل مرات عديدة في عام ١٩٩٤ لخفض وتيرة الاقتصاد. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ عندما تبين لمصرف الاحتياطي الفيدرالي أن الاقتصاد يتباطأ بسرعة، خفض عندئذ أسعار الفائدة القصيرة الأجل ربع نقطة إلى ٥,٧٥ في المائة. وانطلق النمو من جديد في الربع الثالث من عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف - ٢)، غير أنه أخذ يتعثر على ما يبدو في نهاية العام. ويتوقع أن تظل السياسة المالية في عام ١٩٩٦ تقيدية للسنة الرابعة على التوالي، وذلك لأن الحكومة والكونغرس يعتزمان، كلاهما، تحقيق توازن للميزانية. وفي هذا السياق، فإن زيادة تيسير السياسة النقدية يبدو ممكنا.

٤٢ - وإذاء تباطأ الاقتصاد، شرع البنك المركزي الكندي في خفض أسعار الفائدة في أيار/مايو ١٩٩٥، غير أن تيسير الشروط النقدية توقف في الفترة التي انتهت باستفتاءٍ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بشأن إمكانية انفصال مقاطعة كيبك عن كندا. وبتفشي حالة عدم اليقين في الأسواق المالية، رفع مصرف كندا أسعار الفائدة لوقف تدفق الأموال إلى الخارج والمحافظة على قيمة الدولار الكندي. وعلى إثر تصويت كيبك بفارق بسيط على أن تظل جزءاً من كندا، انخفضت أسعار الفائدة من جديد. ومن جهة أخرى، جرى تعديل السياسة المالية بهدف تحقيق انخفاض كبير في عجز الميزانية في عام ١٩٩٦ ليصبح ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (من ٤ في المائة في عام ١٩٩٥ وأعلى من ذلك في السنتين السابقتين). ومن المقرر أيضا توخي سياسة مالية متشددة في استراليا. ولكن حالة التضخم وعجز ميزان المدفوعات يجعلان من الصعب تيسير السياسة النقدية هناك. وعلى العكس من ذلك، فإن النمو الاقتصادي في نيوزيلندا يحتمل أن تدعمه في عام ١٩٩٦ انخفاض أسعار الفائدة والتخفيفات في الضرائب التي أمكن تحقيقها بفضل عملية التوحيد المالي السابقة.

٤٣ - وللتحفيظ من صعوبة الحالة المالية في اليابان، اتخذت السلطات عدداً من التدابير لحفظ الطلب لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية. وفي عام ١٩٩٥، نفذت الحكومة ثلاث مجموعات من التدابير

المالية الطارئة الإضافية؛ وبلغت قيمة المجموعة الأولى التي أعلنتها في أيلول/سبتمبر، ١٢٢ مليون دولار. وكان الهدف من الحفز المالي تنشيط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق على الأشغال العامة، وشراء الأراضي والقروض المنخفضة الفائدة. وعلى الرغم من أن هذه التدابير قد تكون حالت دون حدوث انكماش أكثر حدة في الاقتصاد، فإنها لم تتحقق بعد الانتعاش الاقتصادي.

٤٤ - وعلاوة على ذلك هناك شعور بالقلق من أن تزيد الحالة الديمografية المتغيرة في اليابان كثيراً العبء المالي للمعاشات التقاعدية لكتاب السن في المستقبل، ويفسر ذلك بأنه يقلص مجال المناورة المالية الآن. لذلك لا يتوقع أن يكون هناك حافز مالي جديد.

٤٥ - وفضلاً عن ذلك، خفض مصرف اليابان معدل الخصم الرسمي من ١,٧٥% إلى ٥% في المائة خلال عام ١٩٩٥. بيد أن من المرجح أن يكون تأثير ذلك على الاقتصاد محدوداً. ولا يتوقع بوجه خاص التعويض عن الضرر الناشئ عن انخفاض أسعار الأصول وارتفاع حجم رصيد القروض العديمة الأداء في المصادر والمؤسسات المالية الأخرى. وحالت هذه الصعوبات المتعلقة بالميزانية دون توفير المصادر للسيولة، لا سيما من خلال منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتحت مجموع قيمة القروض العديمة الأداء المقدرة بنحو ٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليابان اهتمام يفوق الاهتمام العادي من جانب مقرري السياسات. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٥، أعربت الأسواق المالية الدولية عن قلقها إزاء حالة النظام المالي الياباني بفرضها "علاوة يابانية"، أي معدل فائدة أعلى من ذي قبل على المبالغ التي تقتربها المصادر اليابانية. والأهم من ذلك ما يمكن أن يستبعد في عام ١٩٩٦ استخدام مبالغ كبيرة من الأموال العامة لإنقاذ بعض المؤسسات المالية التي تواجه مشاكل - كما حدث ذلك عندما تدخلت حكومة الولايات المتحدة في أزمة قطاع المدخرات والقروض من نظامها المالي.

٤٦ - ولتعجيل عملية التحول في اليابان وجعلها سلسة، تتزايد الأصوات المندادية بوجوب إلغاء الضوابط التنظيمية وتحرير الاقتصاد. ويعتبر اعتماد سياسات سوقية المنحى ومعززة للمنافسة بشكل أكبر هاماً بوجه خاص بالنسبة لقطاع السلع غير المتاجر فيها الذي تباطأ فيه نمو الإنتاجية. والتحدي الذي تواجهه السلطات هو تصميم سياسات تهدف إلى تحسين القدرات الإمدادية لكل من القطاع المالي والقطاع غير المالي دون أن تتفاقم الحالة المالية.

٤٧ - وفي عام ١٩٩٥، أدى انخفاض معدل النمو في أوروبا إلى أقل مما كانت تتوقعه السلطات، ففضلاً عن ارتفاع قيمة العملات، إلى اتخاذ قرارات لتيسير السياسات النقدية في العديد من البلدان، وأهمها ألمانيا. وبفضل الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الألماني، تمكنت بعض البلدان مثل أيرلندا وبلجيكا والدانمرك والنمسا وهولندا وسويسرا من السير على نفس المنوال. وعادة ما تتبع السياسات النقدية في هذه البلدان السياسة الألمانية بهدف المحافظة على سعر صرف ثابت مقابل المارك الألماني. وعلى سبيل المثال، تمكّن البنك المركزي الدانمركي بفضل التخفيضات في الأسعار الرسمية الألمانية من خفض سعر خصمها الرسمي إلى ٤,٢٥ في المائة في أواخر عام ١٩٩٥. وكانت هذه أول مرة ينخفض فيها سعر الخصم

إلى ما دون ٥ في المائة منذ عام ١٩٥٩. ونظراً للتوقعات النمو المعتمد وإنخفاض الضغوط التضخمية، فإن من غير المحتمل أن تغير كثيراً مواقف السياسات النقدية في هذه البلدان الأوروبية في عام ١٩٦١، رغم أنه يمكن أن تحدث إلى حد ما زيادة تقليص لفارق أسعار الصرف مع ألمانيا. ومن جهة أخرى، وللحافظة على سعر صرف الفرنك الفرنسي في وقت تتعرض فيه العملة لضغوط رفع البنك المركزي الفرنسي أسعار فائضه في أواخر عام ١٩٩٥.

- وتشددت السياسات النقدية في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥. وكانت الأسواق المالية فرضت سابقاً على هذه البلدان أن تخفض قيمة عملاتها مقابل المارك ووحدة النقد الأوروبية. والهدف الرئيسي من عملية التشديد الجديدة هو مكافحة اتجاهات التضخم وتثبيت سعر الصرف. وعلى سبيل المثال، رفع سعر الخصم في إيطاليا إلى ٩,٥ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٥، أي بزيادة نسبتين مئويتين ونصف على مستوىه في تموز/يوليه ١٩٩٤. إلا أن معدل التضخم انخفض منذ ذلك الحين ليس فقط في إيطاليا، بل وكذلك في إسبانيا والبرتغال والسويد واليونان. وربما يساعدها ذلك على تفادي زيادة التشدد النقدي، ولكنه يتوقع أن تواصل اتباع سياسة نقدية حذرة.

- وفي المملكة المتحدة، ولتفادي حدوث ضغط تصاعدي على التضخم بسبب النمو الاقتصادي السريع نسبياً، رفع البنك المركزي البريطاني سعر الأساس على ثلاث مراحل من ٥,٢٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى ٦,٧٥ في شباط/فبراير ١٩٩٥. ومنذ ذلك الوقت وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، واصل البنك اتباع سياسة "الترثيث" فيما يتعلق بأسعار الفائدة نظراً لأن النمو الاقتصادي كان أبطأ مما كان في عام ١٩٩٤، ولكنه كان يفوق ٢,٠ في المائة سنوياً. ولم يكن واضحاً ما إذا كان الهدف الذي حددته الحكومة للتضخم (٢,٥ في المائة أو أقل) سيتحقق. وانتهت مرحلة الانتظار في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عندما خفض سعر الأساس بربع نقطة مئوية على إثر ظهور علامات تشير إلى أن تباطؤ النمو يمكن أن يدوم فترة أطول مما كانت توقعه الحكومة سابقاً، وكذلك على إثر تحسن احتمالات تحقيق الهدف المحدد للتضخم. ويمكن أن يعزى صغر حجم التخفيض إلى أن سعر صرف الجنيه الاسترليني كان قريباً من سعره المنخفض المسجل حتى الآن وأن تخفيضه بنسبة أكبر من ذلك ربما كان يترتب عليه زيادة انخفاض قيمته. وفي هذا الصدد، ساعد التخفيض الذي تم لاحقاً في أسعار الفائدة في ألمانيا على هذا الإجراء السياسي.

- وإنما، ظل اتجاه السياسة المالية في أوروبا في عام ١٩٩٥ يتسم بالتشدد. واتخذت بعض البلدان إجراءات لوضع أموالها العامة على المسار القويم للوفاء بالمعايير المتعلقة بالميزانية بموجب معايدة ماستريتشت للدخول في فترة العملة الأوروبية الموحدة في نهاية العقد. ومن المقرر إجراء تخفيض آخر في العجز في بلدان عديدة، بما في ذلك إسبانيا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال والسويد وفرنسا وفنلندا واليونان. بيد أن من المرجح أن يكون الاندفاع المالي في أوروبا الغربية ككل أقل إنكماشا في عام ١٩٩٦ مما كان عليه في السنة السابقة، نظراً لأن الميزانية الألمانية ستكون أقل تقييداً.

### ثالثا - مواجهة الصدمات واتهاز الفرص في البلدان النامية

٥١ - يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة في المائة في البلدان النامية في عام ١٩٩٥ والنمو المتوقع بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ قدرة بلدان نامية عديدة على اقتناص فرص النمو واستغلالها بفعالية. وفي عام ١٩٩٥، سُنح العديد من هذه الفرص في الاقتصاد الدولي، ربما أكثر من السنوات الأخيرة. وازداد مدى تحويلها إلى نمو اقتصادي في بلدان عديدة بفضل التقدم المحرز في التكيف الاقتصادي المحلي، وفي بعض الحالات بفضل سكون حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات المدنية. بيد أنه تعين على بعض البلدان أن تتكيف مع الصدمات في عام ١٩٩٥ بتحمل انكماسات اقتصادية. غير أن هناك من بين البلدان النامية التي ترصد بانتظام والبالغ عددها ٩٤ بلداً، ٧ بلدان فقط يقدر أنه حدثت فيها تخفيضات إجمالية في الناتج في عام ١٩٩٥<sup>(٨)</sup>. بلغ الرقم المقابل لعدد البلدان في عام ١٩٩٤، ١٧ بلداً.

#### ألف - إفريقيا

٥٢ - يتوقع أن يرتفع الناتج الفردي في إفريقيا في عام ١٩٩٦، ولكن لأول مرة فقط منذ ما يزيد على عقد من الزمن<sup>(٩)</sup>. وتحسنت التوقعات بفضل الأوضاع الخارجية الملازمة نسبياً وتحسن البيئة السياسية المحلية. بيد أن أنماط الطقس السيئ التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تؤثر في إفريقيا بوجه خاص يمكن أن تقوض هذا التوقع، كما حدث من قبل.

٥٣ - وكانت الصادرات هي المنشط الأساسي للناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥. وتحسنت عائدات الصادرات نتيجة لارتفاع الطلب على الصادرات من السلع الأساسية الأفريقية الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار. وعاد النمو الاقتصادي من جديد في البلدان المصدرة الرئيسيين للنفط، الجزائر والجماهيرية العربية الليبية. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن أسعار المشروعات الاستوائية انخفضت انتخاضاً حاداً في عام ١٩٩٥ بعد الأرباح المذهلة المسجلة في عام ١٩٩٤، ضاعف المنتجون حجم الصادرات مما عوض عن انخفاض الأسعار. بيد أنه يتوقع أن يضعف الحاجز الناشئ عن أسعار التبادل التجاري بعد أن يتتخذ ازدهار أسعار السلع الأساسية مجرأ الطبيعى خلال السنة أو السنتين المقبلتين.

٥٤ - وتحسن الأداء الاقتصادي في منطقة الفرنك منذ خفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ولكنه كان أقل في وسط المنطقة مما كان في غربها<sup>(١٠)</sup>. وحفر تخفيض قيمة الفرنك الصادرات وأدى إلى زيادة التدفقات الداخلية من الموارد الرسمية والخاصة. وانخفضت معدلات التضخم خلال عام ١٩٩٥ بعد أن قفزت عندما سجلت أسعار السلع القابلة للتبادل ارتفاعاً حاداً بسبب تخفيض قيمة الفرنك. بيد أنها ظلت، أي معدلات التضخم، في بعض البلدان في رقمين. وفي حين تشكل أسعار السلع الأساسية القوة الدافعة في المنطقة، يزيد حجم الاستثمار وإنتاج المصنوعات في بعض البلدان، لا سيما كوت ديفوار. وتزداد الإصلاحات الهيكلية زخماً في عدد من البلدان، مع التركيز على التحويل إلى القطاع الخاص، والخدمة المدنية، وتسويق المنتجات الزراعية.

٥٥ - ومن التطورات الإيجابية بوجه خاص أن بعض البلدان الأفريقية انتقلت إلى مرحلة سلم واستقرار نسبي بعد سنوات من الاضطرابات المدنية والسياسية. ومع انتقال هذه البلدان من حالة الفوضى إلى التنمية،

يستأنف النمو الاقتصادي فيها؛ على أنه سواء أكان ذلك في إثيوبيا أو أنغولا أو جنوب أفريقيا أو موزامبيق أو ناميبيا، فإنه لا بد من تخصيص جزء كبير من الموارد القابلة للاستثمار لتلبية الاحتياجات الفورية لإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإصلاح الهياكل الأساسية وتوسيع نطاقها، فضلاً عن إعادة توطين العائدين والأنشطة الفوترة الأخرى.

٥٦ - ولا تزال التوترات السياسية المتفاوتة الحدة تعيق توسيع النشاط الاقتصادي في بلدان كثيرة أخرى. وأكدت محاولتنا الانقلاب في كل من جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي الحالة السياسية الوهشة في بعض البلدان. ومن جهة أخرى، تمهد اتفاقات السلم التي أبرمت مؤخراً في ليبيريا الطريق لتجديد المؤسسات السياسية والمدنية الرئيسية الضرورية لاستئناف النشاط الاقتصادي المستديم في البلد.

٥٧ - ولا يزال تحقيق نمو اقتصادي كبير هدفاً بعيد المنال في بعض البلدان الأكثر فقرًا في أفريقيا. وترقب على الجفاف أو عدم كفاية الإمدادات من المياه في أجزاء من جنوب القارة ومن شمالها وانخفاض الناتج الزراعي وزيادة تحويل العائدات من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية في العديد من البلدان في عام ١٩٩٥. وأدت موجة الجفاف الثالثة التي اجتاحت المغرب في ظرف أربع سنوات إلى تفاقم عجز الميزانية والحساب الجاري والتضخم. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن زهاء ٢٣ مليون نسمة واجهوا في عام ١٩٩٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقاصاً في المواد الغذائية في المناطق المنكوبة بالجفاف وفي المناطق الأخرى التي أعاقت فيها الصراعات المدنية والمشاكل الأمنية الأنشطة الزراعية وأنشطة التوزيع.

#### باء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٨ - في عام ١٩٩٤، شهد النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية أقصى سرعة له منذ عام ١٩٨٠. على أن معدل النمو لم يتجاوز ٤,٥ في المائة وفي عام ١٩٩٥ انخفض إلى ١ في المائة. ولا يتوقع أن يصل النمو في عام ١٩٩٦ إلى ٣ في المائة. ويعود السبب في جزء كبير منه إلى أزمة النقد الأجنبي المكسيكية التي بدأت في أواخر عام ١٩٩٤. وبعد سنة كاملة من اندلاع الأزمة المكسيكية، لا تزال آثارها السلبية ملحوظة في المنطقة، كما سيوضح أدناه.

٥٩ - غير أن الأزمة المكسيكية لا ينبغي أن تحجب الانجاز الرئيسي المتمثل في تخفيض التضخم إلى حد بعيد. وكانت زيادة أسعار الاستهلاك (معبراً عنها بمعدل سنوي) ٢٦ في المائة في الربع الثالث من عام ١٩٩٥، بالمقارنة بـ ١,٦٨٩ في المائة في الفترة نفسها من عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ٢). ومن المتوقع أن يتواصل تباطؤ التضخم في عام ١٩٩٦. وهو ما يشكل مؤشراً هاماً على انتشار التضييق النقدي والمالي والتكييف الهيكلي. قد خفضت "خطة ريال" في البرازيل التضخم إلى ٢٤ في المائة في الربع الثالث من عام ١٩٩٥، بالمقارنة بـ ٤,٠٦٠ في المائة في الربع الثالث من عام ١٩٩٤ و ٢,١٤٨ في المائة في عام ١٩٩٣. وتجري حالياً المحافظة على معدلات تضخم دون ١٠ في المائة أو تفوق ذلك بقليل في الأرجنتين وبوليفيا وبيرا وشيلي وكولومبيا وعدد من بلدان أمريكا الوسطى.

الجدول ٢ - تضخم أسعار الاستهلاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥-١٩٩٠

(متوسط النسبة المئوية للتغيير خلال السنة السابقة أو خلال نفس الفترة من السنة السابقة)

ربع عام ١٩٩٥				ربع عام ١٩٩٤								
الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٦	٦٨	٢٤٠	٦٩٤	١٦٨٩	٢٠٩٦	١٤٨٧	٩٢٢	٤٢٨	٢٤٣	١٧٤٧	المجموع ومنه	
٢	٤	٥	٤	٤	٤	٦	١١	٢٥	١٧٢	٢٢١٦	أرجنتين	
٢٤	١٢٥	٥٥٠	١٦٥٣	٤٠٦٠	٥٠٤٧	٣٥٧٧	٢١٤٨	١٠٠٩	٤٤١	٣٢٣٣	البرازيل	
١٠	١١	٩	٨	٧	٨	٨	٩	١٢	٢١	١٧	بوليفيا	
١٠	١١	١٣	١٧	٢١	٢٦	٢٤	٤٩	٧٤	٤١٠	٧٥٩٢	بيرو	
٨	٧	٨	٨	١١	١٤	١٤	١٢	١٦	٢٢	٢٧	شيلى	
٥٣	٦٨	٧٠	٧١	٦٨	٥٣	٤٧	٢٨	٣١	٣٤	٤١	فنزويلا	
٤٢	٢٤	١٥	٧	٧	٧	٧	١٠	١٦	٢٣	٢٧	المكسيك	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستناد جزئياً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

٦٠ - ولم تستند من هذا النجاح في مكافحة التضخم جميع بلدان المنطقة، ولا سيما المكسيك، في أعقاب تخفيف قيمة البيزو. كما أن حدوث المزيد من التقدم أمر غير مضمون. وبصورة خاصة، تدهورت الشؤون المالية العامة للبرازيلية في أواخر عام ١٩٩٥، ذلك أن تقدم المفاوضات مع الكونغرس فيما يتعلق باعتماد الاصلاحات اللازمة لترسيخ النجاح الذي أحرزته خطة ريال كان بطريقها جداً ونشأت ضغوط إضافية على الميزانية بسبب الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي.

٦١ - وفي المكسيك نفسها وفي الأرجنتين، اللتين كان ما شاهدناه مؤخراً من نمو اقتصادي مدعاً بتدفقات كبيرة من رأس المال الأجنبي الخاص، أدت التدفقات العكسية المقاجنة والحاجة إلى التكيف السريع مع البيئة الجديدة عن طريق اعتماد تدابير تكشف إلى حدوث انكماش عام وازدادت الصعوبات الاقتصادية من جراء حدوث أزمة مصرافية حادة في كلا البلدين كانت نتيجة لفقدان السيولة أثناء الأزمة<sup>(١١)</sup>.

٦٢ - وجعلت أسعار الفائدة المرتفعة التي اعتمدت كجزء من عملية التكيف من الصعب على المفترضين تسديد ديونهم. وكشفت مشكلة السيولة هذه ضعف عدد من المؤسسات المصرفية التي تملك أصولاً مستهلكة أو لها قروض خاملة والتي تواجه مشاكل متصلة بالكتافة. وفي الأرجنتين، تضاعفت الصعوبات بسبب ترتيبات مجلس العملة، وسعر الصرف الثابت، فضلاً عن القوانين المصرفية التي جعلت من الصعب على المصرف цentralي إنقاذ المصادر التي تعاني متاعب، إلا عن طريق ما قدمته المؤسسات المتعددة الأطراف من تدفقات مالية جديدة لهذا الغرض.

٦٣ - وسيكون الانتعاش في كلا البلدين بطريقها. وتواجه الأرجنتين ضعف الطلب وال الحاجة إلى معالجة الاختلالات المالية، بالرغم من أن بعض علامات استعادة الثقة في نظامها المالي تتشكل تطولاً ايجابياً. ولا يزال النظام المالي في المكسيك هشا تماماً، ومما يقوض ثقة المستثمرين في الاقتصاد. وقد يكون انخفاض سعر صرف البيزو، عندما أصبح المديرون الماليون متخوفين من سياسة الاقتصاد الكلي، وما تبع ذلك من تضييق نقدي، دليلاً على أنه ليس أمام السلطات المكسيكية فرصة تذكر لتدبر الأمور.

٦٤ - وأدت الأزمة المكسيكية أيضاً إلى تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أخرى. إذ تعين على البرازيل وببرو وكولومبيا اعتماد سياسات للتضييق النقدي في أوائل عام ١٩٩٥، عندما أصبحت الزيادات الكبيرة والطارئة في الاستهلاك والاستيراد، التي كانت تموّل جزئياً عن طريق تدفقات رؤوس الأموال أمراً لا يمكن احتماله في البيئة التي تلت الأزمة المكسيكية. وفي البرازيل، أدى التباطؤ الذي تسببت فيه هذه الحالة إلى انخفاض نمو الناتج والعملة في النصف الثاني من عام ١٩٩٥؛ ولكن السلطات النقدية البرازيلية عكست في كانون الأول/ديسمبر، اتجاه سياستها بعض الشيء عن طريق تخفيف قبضتها على الإنفاق الاستهلاكي وتخفيف معدل الخصم الذي يطبقه المصرف цentralي. ولحق أثر الأزمة أوروغواي عن طريق الانكماش الذي شهدته الأرجنتين، وهي شريكها التجاري الرئيسي. وهكذا تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوروغواي بمقدار ١,٥ في المائة بعد أن تما بمقدار ٤ في المائة في عام ١٩٩٤.

٦٥ - ولم تؤثر الحالة في المكسيك تأثيراً سلبياً على جميع البلدان في المنطقة. فشيلي، على سبيل المثال، التي ظلت مكانتها عالية في الأسواق المالية الدولية طوال الأزمة، شهدت نمواً في اقتصادها بنسبة ٨% في المائة في عام ١٩٩٥ (بالمقارنة بـ ٤% في المائة في عام ١٩٩٤). وكانت الصادرات وزيادة الاستثمار في مقدمة العوامل التي أدت إلى النمو.

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي لم تشهد الزيادة المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال التي حدثت في أوائل التسعينات لم تتضرر كثيراً بالأزمة المكسيكية. وكان الأداء الذي حققته مؤخراً ناتجاً بشكل رئيسي عن تطورات داخلية معينة. وتمكنـت اقتصادات أمريكا الوسطى، باستثناء كوستاريكا التي تمر بتكييف مالي، من المحافظة على معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي بل وزيادتها استناداً إلى المكاسب المحققة من الصادرات وإلى زيادة النشاط الاستثماري في عام ١٩٩٥. ويتوقع أن تشهد السلفادور وهندوراس، الخارجتان مؤخراً من أضطرابات أو انكماـس، معدلات نمو كبيرة. ويتوقع أن يقوى الاعتقاد الاقتصادي في نيكاراغوا في عام ١٩٩٦، حيث تقوم بمعالجة المشاكل التشريعية والمتعلقة بحقوق الملكية.

٦٧ - ويبدو أن التوقعات الاقتصادية لكونها وهايتي قد تحسنت بحدوث، بالمقارنة بأحوال السنوات الخمس الأخيرة المأساوية. ففي كوبا، تحسن الناتج الصناعي نتيجة لإدخال إصلاحات في السياسة الاقتصادية. وفي هايتي، كانت زيادة الاستقرار السياسي ووعود المساعدة الأجنبية الكبيرة حافزاً للنشاط الاقتصادي. وواجهت احتمالات التموي بالنسبة إلى البعض من اقتصادات البلدان الجزرية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي قيوداً من جراء حالات نقص القدرة الكهربائية والネット المحدود للتدخل الحكومي التوسيع.

جيم - منطقة جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ

- زاد معدل النمو الاقتصادي في منطقة جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ إلى 7% في المائة في عام 1995. وشهدت إثنتا عشرة من الاقتصادات في المنطقة (باستثناء الصين، التي ستناقش بشكل منفصل أدناه) نمواً يزيد على 5% في المائة، وشهد اثنان نمواً أكبر يقارب 5% في المائة<sup>(١٢)</sup>. وكانت زيادة الاستثمار وال الصادرات الحافز الرئيسي للاقتصادات ذات النمو السريع مما يبشر بالخير في المستقبل.

٦٩ - وما فتن الاستثمار الخاص يتزايد بقوة نتيجة لاستقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي الراهن وزيادة فرص الوصول إلى الأموال الدولية. وفي البلدان التي عملت إعادة التشكيل فيها على تطبيق هيمنة الاستثمار العام، مثل الهند والفلبين، كانت زيادة الاستثمار الخاص مصدراً هاماً لنحو الاستثمار. وفي البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حصة كبيرة من الاستثمار الخاص، مع استمرار نقل الانتاج من اليابان و هونغ كونغ، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، بسبب ارتفاع قيمة الين وارتفاع تكاليف الأجور في هذه البلدان.

٧٠ - ويتوقع أن يبقى الاستثمار مصدراً هاماً لنمو الانتاج في عام ١٩٩٦، بالرغم من القيود التي تفرضها سياسة التضييق النقدي. ويدل ارتفاع مستوى الالتزامات الاستثمارية في عام ١٩٩٥ على استمرار زيادة تدفقات الاستثمار المباشر في عام ١٩٩٦. وسيبقى نمو الاستثمار العام قوياً في كثير من الاقتصادات الآسيوية بما في ذلك إندونيسيا وتايلاند وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ، بسبب الحاجة الملحة إلى تخفيف حدة الاختناقات المتعلقة بالهيكل الأساسية وإلى مجال التصرف الذي تتيحه أوضاع الميزانيات الحكومية. وفي البلدان التي زاد فيها الاستثمار العام بسرعة بالرغم من ضرورة تصحيح الميزانية مثل فيبيت نام، شهد التضخم المالي تسارعاً كبيراً.

٧١ - ويتوقع أن تظل الصادرات أيضاً مصدراً هاماً للنمو في عام ١٩٩٦. وبالرغم من أنها لن تمثل الفرص الخاصة التي أتاحها الدين الذي كان قوياً بصورة غير عادية في عام ١٩٩٥، سيظل نمو الصادرات ذا أهمية نتيجة لاستمرار سياسات تحديد قيمة العملات على أساس تنافسي، وتحرير قطاع التجارة والإصلاحات الهيكلية التي تشجع الصادرات ومن خلال ذلك كله، وبالافتراض بأنّهار برامج التكيف الهدف إلى مكافحة التضخم في العديد من البلدان يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي في المنطقة اعتدلاً طفيفاً فيصل إلى ٦,٧٥ في المائة في عام ١٩٩٦.

٧٢ - وبالرغم من الصورة العامة للدينامية الاقتصادية في المنطقة، فإن هذه الدينامية ليست عامة. إذ شهد اقتصاد بابوا غينيا الجديدة الذي يعتمد على التعدين تقلصاً كبيراً في عام ١٩٩٥، بسبب الانخفاض الحاد في انتاج قطاع المناجم. ويتوقع أن يستأنف النمو الاقتصادي مساره ببطء في عام ١٩٩٦، يحفزه التحسن في انتاج المناجم، واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية (وإن كانت أقل ارتفاعاً) وبدء عمليات مصانع تكرير النفط.

٧٣ - وفي بعض البلدان، بما في ذلك جمهورية كوريا، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند، والهند، والفلبين وفيبيت نام، فاقمت المعدلات العالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ضغوط التضخم وزادت من العجز الخارجي. وكانت السياسات في أغلب هذه البلدان ترمي إلى تعديل التوسيع الاقتصادي ليصل إلى مستويات أكثر استدامة ولكنها مع ذلك عالية.

٧٤ - والسياسة النقدية هي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها لتخفيف حدة ضغوط التضخم في هذه البلدان. وبالرغم من أن مستويات التضخم ليست عالية حسب المعايير الدولية، (تتراوح بين ٤ في المائة و ١٥ في المائة سنوياً)، فإن خطر تسارع التضخم هو مبعث قلق الحكومات. وكان اتباع سياسة التضييق النقدي أمراً معقداً في العديد من الاقتصادات الآسيوية، ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بالقياس إلى الأسعار الدولية يجذب تدفقات كبيرة من الأموال القصيرة الأجل ويولد نمواً زائداً في المعروض من النقد المحلي. واعتمدت في هذه البلدان مجموعة من التدابير، بما في ذلك شروط توافراحتياطيات أكبر في المصادر، ووضع قيود مباشرة على الائتمان وضوابط للحد من التدفقات المالية إلى الداخل.

٧٥ - وتقل المرونة كثيرا فيما يتعلق باتخاذ تدابير مالية أكثر تقيدا بسبب الضغوط السياسية المفروضة على عمليات تخفيض الإنفاق الاجتماعي الحكومي والجهاز إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية. وعلى سبيل المثال فإن التوترات المتعلقة بالميزانية تشكل أحد عناصر مناقشة التكيف في الهند، وباكستان وبلدان أخرى. فباكستان، على سبيل المثال، تشهد انتعاشا بعد ثلاث سنوات من النمو الاقتصادي البطيء، الذي ارتبط بتلف محصولها القطبي مؤخرا من جراء الآفات؛ ولكن عجز الميزانية الحكومية لا يزال مرتفعا ويتدحرج عجزها الخارجي بسرعة. وكحل لذلك خفضت قيمة العملة وأبرم اتفاق احتياطي مع صندوق النقد الدولي حري بأن يدعم ثقة المستثمرين. وبالرغم من أن الحكومة كانت تسعى إلى تأخير تصحيح عجز ميزانيتها في عام ١٩٩٦، بغية زيادة الإنفاق لأغراض متعددة، فإن خفض الميزانية يتطلب أن يظل أيضا مسألة هامة في برنامجها المتعلق بالسياسة العامة.

#### دال - الصين

٧٦ - استهدفت سياسات الاقتصاد الكلي في الصين، كما هو الحال في البلدان الأخرى ذات النمو المرتفع في جنوب وشرق آسيا، تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية مع الأخذ بالاعتدال في النمو الاقتصادي ليبلغ مستويات أكثر استدامة. وقد استمر برنامج التثبيت في عام ١٩٩٥، وكان قد بدأ في منتصف عام ١٩٩٣. وهو يستند أساسا إلى اتخاذ تدابير تؤدي إلى إبطاء نمو عرض النقود مشفوعة بفرض بعض الضوابط الإدارية على الأسعار والاستثمار. ولقد أدى هذا إلى خفض نمو النقود بمعناها الواسع ( $M_2$ ) من ٢٤ في المائة عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢٥ في المائة خلال الأربع ثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥، وانخفاض معدل نمو الاستثمار إلى النصف. و كنتيجة جزئية لهذا، يحدث تباطؤ معتدل في النمو الاقتصادي (من ١٢ في المائة عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٠ في المائة عام ١٩٩٥، ليتحسن بذلك إلى ٩ في المائة عام ١٩٩٦) وكما يتحقق انخفاض ملحوظ في التضخم (من الذروة التي بلغها وهي ٢٤ في المائة عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٨ في المائة عام ١٩٩٥). وتمثل السياسة في المحافظة على هذا الموقف النقدي المتسم بالتشديد.

٧٧ - ومع تباطؤ نمو الإنفاق الكلي، يكمن العامل الرئيسي لازدياد التضخم في مشكلة قطاعية هي العرض من الأغذية. فنتيجة لسوء محصول الحبوب عام ١٩٩٤ والزيادات الرسمية في الأسعار، ارتفع متوسط أسعار الأغذية في مطلع عام ١٩٩٥. ثم أدت الاختناقات في مجال النقل والتوزيع إلى تعاظم مشكلة العرض بالرغم من الجودة الكبيرة لمحصول صيف عام ١٩٩٥. والواقع أن عام ١٩٩٥ سيكاد يكون عاما قياسيا من حيث الانتاج الزراعي، وهذا مرده جزئيا إلى أن الطقس كان أجود بالمقارنة بعام ١٩٩٤، كما يرجع جزئيا إلى استجابة العرض للأسعار المرتفعة. ومع ذلك أدت الشواغل المتعلقة بتكرار الاختلالات القصيرة الأجل بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وقدرة الصين على تلبية الطلب على الأغذية من سكانها الآخذين في الازدياد في المدى الطويل، إلى اهتمام الحكومة بالأخذ بأساليب العصرية وتحرير الأسواق الزراعية ونظم التوزيع وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

٧٨ - والقطاع الصناعي من القطاعات التي تتركز عليها سياسة الحكومة أيضا. في بينما استمر انخفاض نصيب المشاريع التي تملكها الدولة في مجموع الناتج الصناعي، الى ما يزيد قليلا عن ٤٠ في المائة، ما زال تخزين المنتجات غير المباعة وسلسلة الديون في الشركات الحكومية يشكل وبالا على هذا القطاع. وتواصل المشاريع الخاسرة التي تملكها الدولة موازنة دفاترها جزئيا بالحصول على قروض من المصارف، تصدر بمبالغ من الأموال من شأنها تقويض سياسة الاقتصاد الكلي. ومع ذلك ففي عام ١٩٩٥ حد الموقف النقدي الحكومي المتشدد الى درجة ما، من تدفق الموارد المالية لدعم المشاريع الحكومية المتسمة بالقصور، مما دفعها الى ظروف مالية بالغة الشدة. وعند هذا المنعطف، زادت حدة حيرة السياسة بشأن المفاضلة بين تحسين أداء تلك المشاريع عن طريق الاصلاحات، والإبقاء على معدل البطالة منخفضا.

#### هاء - غرب آسيا

٧٩ - ساعد ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، فضلا عن زيادة أنشطة القطاع الخاص، على دعم الاتعاش الاقتصادي في غرب آسيا، مع المساعدة على تخفيف الاختلالات المالية والخارجية. وأدى تحسن توقعات السلام في المنطقة الى حفز استثمارات جديدة فضلا عن الاسراع بالتعهير، مما زاد أيضا من النمو الاقتصادي.

٨٠ - وبصفة عامة، من المتوقع أن يتسع نطاق النشاط الاقتصادي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، مع انتشار الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٩٥ وزيادة الاستثمارات الخاصة في هذه الاقتصادات. وعلى أن هذا التوقع مرهون بالمحافظة على مستوى انتاج النفط ومستوى الأسعار الدولية للنفط، واستمرار تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التي بدأ العمل بها مؤخرا، وتوسيع نطاق الاستثمار الخاص، واستمرار عملية السلام. ومن المتوقع أن تعزز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان، بما في ذلك البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية نتيجة للحملة الأخيرة من أجل الشخصية. وسيساعد إنجاز التقدم في عملية السلام على زيادة النمو الاقتصادي من خلال إطلاق مزيد من التدفقات التجارية والاستثمارية، وخاصة في الأردن واسرائيل.

٨١ - وما برحت عواقب حرب الخليج لعام ١٩٩١ تقييد النشاط الاقتصادي في عدة اقتصادات، لا سيما في العراق والكويت واليمن. وتواصل العلاقات السياسية غير المستقرة بين العراق والبلدان الأخرى إحداث ارتباك في مجال التجارة والتدفقات المالية. ولقد شلت الجراءات الاقتصادية المفروضة على العراق اقتصاد البلد، فضلا عن التجارة مع البلدان المجاورة بالطبع.

٨٢ - وفي البلدان المصدرة للنفط أدى انخفاض إيرادات النفط في السنوات السابقة الى حفز الجهود من أجل خفض النفقات الحكومية، وزيادة الإيرادات الحكومية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات، بغرض تنويع الانتاج في القطاعات غير النفطية. أما الإصلاحات التي أدخلت فقد بدأت تجدي في تحسين الحسابات الجارية وحالات العجز في الميزانية. وفي بعض بلدان مجلس التعاون

لدول الخليج العربية، بما في ذلك الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتان واجهتا أعباء متزايدة في الميزانية من جراء أنظمة الدعم السخية واستحقاقات الرفاه، تم خفض الدعم المقدم إلى المرافق العامة والخدمات الصحية وبدأ تحصيل الرسوم أو زيد فيها بالنسبة لعدد من الخدمات الحكومية في عام ١٩٩٥. وبإضافة إلى ذلك، يتطلع معظم البلدان الأعضاء إلى الخصخصة من أجل رفع الإيرادات الحكومية وخفض الدور الحكومي المسيطر في الاقتصاد. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تسعى إلى توسيع صادراتها من خلال دعوة المستثمرين المحليين والأجانب إلى المشاركة في مختلف المشاريع البتروكيميائية ومشاريع التعدين.

٨٣ - وكان النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط منتعاً بصفة عامة. فقد نما الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة حوالي ٦% في المائة، بالرغم من أن الإنفاق الاستهلاكي اتسم بمعزى من الضعف. وما برح الحافز للنمو الاقتصادي في إسرائيل بصفة رئيسية هو نشاط القطاع الخاص والنمو المرتفع في الطلب المحلي (في شكل سلع استهلاكية معمرة خاصة، إن لم يكن في إجمالي الاستهلاك)، والتلوّح في الصادرات. وقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بمعدل مماثل، والمتوقع أن يستمر التحسن في عام ١٩٩٦. وبدأ الأردن يستفيد من معاهدة السلام مع إسرائيل، فقد زادت مثلاً أعداد السائحين، كما زاد الاستثمار الخاص. وفي لبنان نشط الانتعاش الاقتصادي عام ١٩٩٥ نتيجة لإصلاح وتعزيز البنية الأساسية في البلد، ولو أن التضخم المرتفع وارتفاع أسعار العقارات قد يقضى بذلك الانتعاش.

#### رابعاً - تطور الانتعاش في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٨٤ - بدأ راسمو السياسات ابتداءً من عام ١٩٨٩ في أوروبا الوسطى والشرقية، وإلى حد ما فيما بعد في الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقاً. مرحلة الانتقال التام من التخطيط المركزي إلى اقتصادات السوق. كما شرعوا في عملية إعادة التشكيل الاجتماعي لم يسبق لها مثيل. إن كون جميع البلدان في البداية، تأخذ بالتخطيط الاقتصادي، بشكل أو آخر، ربما أخفى أن هذه البلدان كانت جد مختلفة من حيث الاقتصاد والمجتمع ونظم الحكم. وقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً الآن عن ذي قبل من حيث مدى ما تعنيه كل من نقطة البدء وسرعة التحول ونمطه بالنسبة لاختتام ذلك التحول بصورة ناجحة. وكما هو الحال في اقتصادات السوق ذاتها، نادراً ما تتجه أساليب صوغ السياسات في خط مستقيم.

٨٥ - ومع هذا يبدو أن التدهور الاقتصادي الشديد الذي اتسمت به المراحل الأولى لعملية الانتقال الاقتصادي وكأنه بلغ منتهاه أخيراً. وقد انخفض الانتاج في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (انظر الجدول أ-left - ٦). وفي عام ١٩٩٢ لم يتم إلا الاقتصاد البولندي وكان نمواً متواضعاً؛ وفي عام ١٩٩٣ اتسع نطاق اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية عامة. وبحلول عام ١٩٩٤، كانت اقتصادات جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكل من دول بحر البلطيق قد بدأت في النمو. واستمر هذا في عام ١٩٩٥ مع هذه البلدان، حين انضمت أرمينيا (ولو أن النمو هناك أبرز بصورة رئيسية قدرًا من استعادة النشاط بعد التدهور المفجع الذي حصل في السنوات السابقة). إلا أنه مع ما أبلغ عنه

من انخفاض الانتاج في جميع بلدان رابطة الدول المستقلة تقريبا، تباطأ معدل الانخفاض عام ١٩٩٥. ويتوقع أن ينمو اقتصاد الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٦. وسوف يشكل اتساع نطاق الاقتصاد الروسي دعماً مهماً بصفة خاصة من أجل انتعاش البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة، نظراً لحجمه والدور الرئيسي الذي يؤديه في الرابطة.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، ففي بعض البلدان الأوروبية يعتبر راسمو السياسات في الوقت الراهن أن اقتصادات بلدانهم تجاوزت إلى حد كبير مرحلة الانتقال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أصبحت الجمهورية التشيكية أولى بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتصبح عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك فإن الهدف الرئيسي لكثير من الاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية يمضي إلى أبعد من ذلك بكثير، هو الطموح إلى الوفاء بشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا في حد ذاته يرسم اتجاهها خاصاً لسياسة الانتقال كما يستتبع فرض قيود شديدة على التضخم وعجز الميزانية وعدم استقرار أسعار الصرف، بينما يعمل بسرعة من أجل إيجاد بيئة متحركة تسبباً لا تسمح للقطاع الحكومي بدور اقتصادي مباشر إلا على نحو محدود. وتتجه شروط تقديم المساعدة الدولية الرسمية أيضاً في نفس الاتجاه. وقد أعلنت عدة بلدان بالفعل بحلول عام ١٩٩٥ قابلية عملاتها للتحويل لتبلغ المستوى المطلوب وفقاً للمادة الثامنة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي<sup>(١٢)</sup>.

٨٧ - ومع ذلك فإن بعض البلدان الأخرى ما زالت في مرحلة مبكرة من التغير الجوهري وما زال اتفاق الآراء في مجال السياسة العامة يمر بمرحلة التكوين. وقد بدأ عدد من البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة عملية الانتقال، بعد أن كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بالاتحاد الروسي، لمدة قرون في بعض الحالات. ولم يكن يتبعن على هذه الدول فقط أن تنشئ مؤسسات للاقتصاد السوقي، بل وأن تنشئ مؤسسات الدولة ذاتها. وعلاوة على ذلك، بينما ستحصل بعض البلدان إلى نهاية فترة الانتقال لتصبح بلداناً ذات اقتصاد سوقي متقدم، فإن بلداناً أخرى بدأت بمستويات منخفضة من حيث متوسط الدخل، ستحتاج إلى ذلك النوع من الدعم الدولي المتواصل الذي يقدم لفترات طويلة مثلما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية.

## ألف - رابطة الدول المستقلة

٨٨ - من المتوقع أن يحقق اقتصاد رابطة الدول المستقلة كلّ نمواً في عام ١٩٩٦، وذلك لأول مرة منذ إنشائه. وسيكون هذا النمو، إذا ما قدر له أن يتحقق، صغيراً بالفعل ويحدده أساساً النمو المتوقع أن يبدأ في الاتحاد الروسي في الربع الأول من عام ١٩٩٦. وينتظر الاتحاد الروسي نحو ٧٠ في المائة من مجموع ناتج الرابطة.

٨٩ - وفي حقيقة الأمر، هناك اعتقاد واسع بأن الاقتصاد الروسي كان يحقق بالفعل نمواً على مدار عام ١٩٩٥. ويرجع السبب في التناقض مع البيانات المبلغة رسمياً إلى أن قسطاً كبيراً من الناتج في الاتحاد الروسي يتحقق نشاط اقتصادي غير مسجل لم تورده البيانات الرسمية على نحو كافٍ. على أن هذه

البيانات آخذة في التحسن. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وافقت الحكومة الروسية على تقديرات منقحة عن الناتج المحلي الإجمالي للبلد عن سنوات المرحلة الانتقالية، أعدها فريق مشترك من الفوسكومستات والبنك الدولي. وتشير البيانات المنقحة إلى أن الاقتصاد قد فقد حوالي ثلث ناتجه منذ ١٩٩٠، وليس أكثر من النصف كما أفيد به من قبل. ومن المتوقع إدخال المزيد من التقييمات على أداء الاقتصاد في الماضي والحاضر ويغلب أن تبين بشكل أكثر دقة حجم "اقتصاد الظل" الآخذ في النمو بسرعة.

٩٠ - وبرغم بدء الاتساع الاجتماعي لا تزال صعبة للغاية، على الرغم من أنها تبدو آخذة في التحسن. مثال ذلك أن عدد من يعيشون تحت خط الفقر في الاتحاد الروسي انخفض إلى ٣٤ مليونا بعد أن كان ٥١ مليونا في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٥، كما تباطأت الزيادة في البطالة.

٩١ - وعلاوة على ذلك، وبعد عدة بدايات كاذبة، يبدو أن سياسة تحقيق الاستقرار في اقتصاد الاتحاد الروسي تؤتي ثمارها فقد أسفغ التقيد المالي والنقدى عن انخفاض حاد في معدل التضخم (انظر الجدول ٣). والأهم أن المعدل الشهري للتضخم خفض إلى حوالي ٥ في المائة في الربع الأخير من عام ١٩٩٥. وفي ذلك تباين ملحوظ مع الجهود التي بذلت في السنوات السابقة لتحقيق الاستقرار، حيث كان كل تقدم مؤقت يحرز في تخفيض التضخم خلال الجزء الأول من العام يبطل أثره الارتفاع الشديد في التضخم في نهاية العام، في أعقاب الإسراف في تقديم الائتمان في نهاية الصيف وأوائل الخريف استجابة للطلب الموسمي على الاقتراض. وتشير التنبؤات إلى أن معدل التضخم لعام ١٩٩٦ ككل سيبلغ ٦٠ في المائة، وهو رقم وإن كان لا يزال مرتفعا يمثل انخفاضا كبيرا بالمقارنة بمعدله خلال السنوات السابقة.

**الجدول ٣ - التضخم في الأسعار الاستهلاكية في اقتصادات  
مختارة تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٠ - ١٩٩٦**

(التغير السنوي في النسبة المئوية)

(ب) ١٩٩٦	(ج) ١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٦٠	١٧٠	٣٠٣,٠	٨٧٥,٠	١٤٦٨,٠	١٠٠,٠	..	الاتحاد الروسي
١١	١٥	٢٢,٦	٨٥,٠	٢٦٦,٠	١٠٤,٠	..	ألبانيا
٤٠	٦٥	٩٦,٢	٧٢,٩	٧٩,٤	٧٥٤,٣	٤٢,٨	بلغاريا
٢٠	٢٧	٣٣,٣	٣٤,٦	٤٢,٤	٧٠,٣	٥٨٥,٨	بولندا
٩	١٣	١٠,٠	٢٠,٨	١١,١	٥٦,٧	٩,٩	الجمهورية التشيكية
٣٠	٣٠	١٣٦,٨	٢٥٦,٠	٢١٠,٤	١٦١,١	٥,١	رومانيا
١٠	١٢	١٢,٤	٢٢,٢	١٠,٠	٦١,٢	١٠,٦	سلوفاكيا
٢٠	٢٩	١٩,١	٢٢,٥	٢٣,٠	٣٥,٠	٢٨,٩	منغاريا

المصدر: إحصاءات وطنية واللجنة الاقتصادية لآوروبا.

.. تشير الى أن البيانات غير متوافقة.

(أ) تقدير إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(ب) تنبؤات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

٩٢ - تمكنت حكومة الاتحاد الروسي، خلال العامين الماضيين، من تخفيض التمويل التضخمي لعجز الميزانية. فبالإضافة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، تمكنت من الاستفادة من طلب داخلي متزايد بشكل سريع على السندات الحكومية. وفي عام ١٩٩٥، اتّخذ كل من المصرف المركزي والحكومة عدداً من التدابير لتقوية هذا الطلب بشكل أكبر. فقد قاماً بتنوع الصكوك المالية المطروحة وشجعوا المصارف على نقل الأموال إلى سوق الأوراق المالية الحكومية، وذلك بتقليل جاذبية شراء وبيع العملات من قبل المصارف كوسيلة بديلة لتوظيف الأموال. وقد أدى "مر" العملات إلى تخفيض الفرض المتاحة للمضاربة، كما خفضت الزيادات في متطلبات الاحتياطي المصرفي من الأموال المتاحة للمصارف للقيام بهذه المضاربات.

٩٣ - ومع تباطؤ التضخم في الاتحاد الروسي، ارتفعت القيمة الحقيقية لسعر صرف الروبل أمام الدولار بدءاً من ربيع عام ١٩٩٥، وإن كان ذلك قد تحقق في تسلق متذبذب جداً. وفي نهاية الصيف، سعت السلطات الروسية إلى تخفيض التذبذبات في سعر الصرف عن طريق تحديد "مر" لصرف الروبل يسمح لسعر الصرف بالتحرك في نطاقه.

٩٤ - وكان هناك بعض القلق من أن ارتفاع قيمة الروبل سيقلل من حجم الصادرات، غير أن الإحصاءات التجارية لا تظهر ذلك. الواقع أن صادرات البضائع إلى البلدان الواقعة خارج رابطة الدول المستقلة، في الـ ١٠ الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، بلغت ٥٣ بليون دولار، بزيادة تمثل الخمس تقريرياً مقارنة برقم الفترة نفسها من العام السابق. وبلغت الواردات عن نفس الفترة ٣٤ بليون دولار مما حقق فائضاً تجارياً ضخماً.

٩٥ - وفي الوقت الذي أشارت فيه تطورات التجارة وسعر الصرف إلى تحسن الصورة المستقبلية للحسابات الخارجية، لا تزال مسألة الدين الخارجي بدون حل. وبعد انحلال الاتحاد السوفيافي، ورث الاتحاد الروسي دينه الخارجي، على الرغم من أنه لا يقوم بخدمته بالكامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وبعد أربع سنوات من المفاوضات المكثفة، توصل الاتحاد الروسي إلى اتفاق مع دانتيه من المصارف التجارية على إعادة جدول دفع فائدة وأصل مبلغ القروض المصرفية المنوحة له وقدرها ٢٢,٥ بليون دولار. وبمقداره ٢٥,٥ بليون دولار بنود الاتفاق، الذي لم يتضمن أي إعفاء من الدين، يُسدّد أصل الدين الذي يبلغ مقداره ٢٥,٥ بليون دولار بالكامل على مدى ٢٥ عاماً بعد فترة سماح مدتها سبع سنوات. ومن المقرر أن يُسدّد مبلغ ١,٥ بليون دولار قيمة الفوائد المستحقة غير المسددة عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ في نهاية عام ١٩٩٦، مع تحويل باقي الفائدة المستحقة إلى سندات مدتها ٢٠ عاماً بفترات سماح مدتها سبع سنوات. ومن المتوقع أن يسهل الاتفاق للاتحاد الروسي معاودة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية وسيكون بمثابة خطوة كبيرة أخرى في عملية التطبيع المالي والاقتصادي.

٩٦ - وفي الوقت الذي حقق فيه الاتحاد الروسي قدراً من التقدم داخل عدد من أبعاد الاقتصاد الكلي، فإن الحالة في بلدان أخرى من الرابطة أكثر صعوبة. إذ أن البيانات الإحصائية المبلغة من بلدان أخرى في الرابطة لم تخضع بعد لنفس القدر من التنقيح والتحسين كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الروسي، ومن

ثم فمن الصعب وضع تقييمات موثوقة عن حالاتها الراهنة، ناهيك عن التنبؤ بأدائها الاقتصادي في المستقبل. إلا أنه من الممكن القول بأن هذه الاقتصادات لا تزال في حالة كساد بالغ. ففي أوزبكستان وقيرغيزستان يرجح أن يكون الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ حده الأدنى. وفي سائر بلدان الرابطة، لا يزال الناتج الكلي ينكمش بمعدل يقترب من ١٠ في المائة سنويًا. وقد حدث بعض التراجع في التضخم في أرمينيا وكازاخستان وجمهورية مولدوفا. ولكن البلدان الأخرى لا تزال تعاني من تضخم مرتفع، وبوجه خاص أوكرانيا.

#### باء - أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ودول البلطيق

٩٧ - حققت اقتصادات أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية نمواً ظل قائماً في حوالي النصف منها لمدة ثلاث سنوات وفي نصفها الآخر لمدة سنتين شهدت خلالها عموماً معدلات متضاعدة للنمو وإن كانت بطئية الخطى (انظر الجدول ألف - ٦). كذلك، حققت جميع اقتصادات البلطيق نمواً متواصلاً منذ عام ١٩٩٤. ويعكف معظم هذه البلدان أيضاً على عمليات لتأمين استقرار الاقتصاد الكلي ومباعدة تحولات الاقتصاد الجزئي.

٩٨ - وعلى غرار السنوات السابقة، كانت الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٥ هي محرك النمو في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وأسفر استئناف النمو الاقتصادي في اقتصادات أوروبا الغربية، لا سيما في ألمانيا، عن زيادة الطلب إقليمياً على منتجات التصدير المتطرفة نسبياً. من ناحية أخرى، حقق الناتج الزراعي الإجمالي في المنطقة زيادة ملموسة أيضاً ولم يكن هذا هو الحال في عام ١٩٩٤. وكان أداء قطاع التشييد قوياً خاصة في الجمهورية التشيكية وهنغاريا ورومانيا.

٩٩ - وفي تطور فرق بين منطقة دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وبقى اقتصادات الانتقال، زاد الاستثمار الإجمالي الثابت بالذات في الجمهورية التشيكية التي حققت أداء قوياً في عام ١٩٩٥ بنسبة ١٢ في المائة. وتحقق معدلات نمو الاستثمار في الآونة الأخيرة بمستويات تفوق كثيراً مثيلها في قطاع التشييد مما يعند مؤشراً على كثافة عمليات إحلال الآلات في قطاع الصناعة.

١٠٠ - واقتصر الارتفاع الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بمكاسب ملموسة في إنتاجية القوى العاملة. فتزايدت إنتاجية العامل عموماً بسبب التغيرات الحاصلة أساساً في أسلوب التنظيم والإدارة التي واكبت توسيع مشاريع مشتركة مسؤولة الشركات الصناعية. غير أن نطاق اهتمام السياسة العامة برفع الإنتاجية ازداد اتساعاً، واكتسب النهج الذي تبنته المنطقة في الآونة الأخيرة لحفظ المديرين على الانطلاق من دوافع تحقيق الربح والاستجابة إلى مؤشرات السوق طابعاً براجماتياً، معنى أنه كان نهجاً ينطوي على احتمال الديون والخسائر والسعى إلى إدخال تحسينات تدريجية في التكلفة والربح والكفاءة.

١٠١ - وكتابه عامة، تحقق زيادة الإنفاق بمعدلات أسرع من معدلات زيادة التكلفة الحقيقة للعمال. وانخفضت التكاليف المتعلقة بالأجر، في الواقع الأمر، لكل وحدة من وحدات الإيرادات (باستثناء تكاليف الأجر في الجمهورية التشيكية التي شهدت زيادة لكل وحدة إيرادات). وحتى مع عدم حدوث زيادة كبيرة إلى الآن في هامش الربح، زاد حجم الأرباح الإجمالي حسبما يبدو، وهي قضية أساسية، بعد "السنوات العجاف" السابقة، لتحسين حالة السيولة في الشركات وزيادة معدلات الاستثمار.

١٠٢ - وأحد المكاسب الأخرى المتحققة من زيادة الإنفاق تمثل في انخفاض الضغوط التضخمية. ويوضح الجدول ٣ أن سنوات التحول الأولى اقتربت، بدون استثناء، بمعدل تضخم مرتفع، ثم انخفضت هذه معدلات بحلول عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح بين ١٢ و ٦٥ في المائة. وفي بلغاريا ورومانيا اللتين شاهدتا أعلى معدلات للتضخم في عام ١٩٩٤، انخفض في عام ١٩٩٥ معدل زيادة الأسعار انخفاضاً سريعاً. وسوف يشهد عام ١٩٩٦ استمرار انخفاض معدلات التضخم في جميع هذه الاقتصادات، إلا أن تخليصها منه يحتاج إلى فترة طويلة. وفي عام ١٩٩٦ يمكن أن تتحقق الجمهورية التشيكية وحدتها معدل تضخم أحادي الرقم بالمقارنة بـ ١٠ في المائة في سلوفاكيا، وسيتراوح بين ٢٠ و ٢٢ في المائة في هنغاريا وبولندا، و ٤٠ في المائة في بلغاريا ورومانيا.

١٠٣ - ويبعد أن المعدلات الرسمية للبطالة ثبتت عند مستويات مرتفعة قليلاً (تتراوح بين ١٠ في المائة في رومانيا و ١٦ في المائة في بولندا، وفقاً للبيانات المتاحة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٥). وفي جميع البلدان باستثناء الجمهورية التشيكية، يحتمل أن تتجه هذه المعدلات إلى الانخفاض ولو بشكل طفيف. ومن المتوقع أن تحدث زيادة في معدل البطالة في الجمهورية التشيكية عاجلاً أم آجلاً كنتيجة منطقية لإعادة الهيكلة الاقتصادية. وفي البلدان التي تمثل العمالة الزراعية فيها نسبة عالية من مجموع العمالة (مثل بلغاريا وبولندا ورومانيا) تبدو توقعات انخفاض معدلات البطالة في الأجلين القصير إلى المتوسط غير مؤاتية حتى وإن استمرت الصناعة والخدمات توسعان بقوة. وفي البلدان الأخرى سيؤدي النمو الاقتصادي المستمر إلى خلق الوظائف بمعدل سريع يكفي لخفض معدل البطالة إلى أرقام أحادية.

١٠٤ - وعلى أيّة فإن برنامج تحويل الاقتصاد الكلي لم ينته بعد، وهو ما ينطبق أيضاً على برنامج التحويل المؤسسي. ولا يزال أمام جميع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية مهام جسام بشأن نظم الضمان الاجتماعي والمصارف والبيئة القانونية ونطاق السياسات الصناعية والزراعية والأساليب التي يؤخذ بها، كما يتحتم على هذه الاقتصادات أن تتعلم كيفية التعامل مع الهيكل والمارسات الاحتكارية.

١٠٥ - والسمة العامة للمرحلة الحالية هي استمرار الخصخصة وانخفاض نطاق التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية وكثافته.

١٠٦ - ونتيجة لذلك زاد التأثير الذي يزاوله فرادي الفاعلين الاقتصاديين، قطاع الأعمال الخاص والشركات، مع تزايد الإقرار أكثر من ذي قبل باستقلالية الشركات وانكشافها لقوى السوق.

١٠٧ - ورغم التفكير الجذري الذي نال من الهياكل السابقة لمرحلة التحول، ما زالت عملية بناء الهياكل الجديدة أبعد ما تكون عن الاتكمال. فما زالت البنية التحتية تحتاج إلى استثمارات كبيرة رغم التحسين الذي طرأ بالفعل على قطاع الاتصالات. ولا تزال العمالة الزراعية عالية كنسبة منوية في مجموع العمالة، ولا يزال قطاعاً التعدين والصناعات الثقيلة كثيفي العمالة. وغالباً ما أسفرت الاقتطاعات التي أجريت من قبل في النفقات الاستثمارية عن تقويض المحاولات الساعية إلى بناء أصول إنتاجية ذات تكنولوجيات متقدمة. وللن أدى انخفاض النفقات العامة في مجال البحث والتطوير، بشكل ما، إلى تحسين الماليات العامة، إلا أنه تسبب في إعاقة نشر التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية. وأدت القيود المالية أيضاً إلى اقتطاعات عميقة في الإنفاق العام على التعليم مما أسفر عن نتائج عكسية في نوعية رأس المال البشري، الذي يعد أحد الأصول بالغة الأهمية في هذه الاقتصادات. وربما أسمى انخفاض دعم الميزانيات لقطاعي الصحة والإسكان عن تدهور بعض المؤشرات الاجتماعية.

١٠٨ - وبالنسبة لدول البلطيق الثلاث، فقد استطاعت بعد عدة سنوات من السياسات الاقتصادية المناسبة والاستقرار السياسي النسبي أن تحقق تقدماً كبيراً في تحولها نحو الاقتصادات السوقية. وفي عام ١٩٩٥ أبدت هذه الدول جميعاً استقراراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي رغم تواضعه، ومن المنتظر في عام ١٩٩٦ أن تتحقق نمواً اقتصادياً بمعدلات أشد قوّة. ويتجه انتعاش الناتج إلى الارتفاع أكثر فأكثر بمقود الاستهلاك الداخلي، واستمداد طاقته من الاستثمار ومن طلب المستهلكين على حد سواء.

١٠٩ - ومع ذلك، استمر معدل التضخم على ارتفاعه (بلغ، حسب تقديرات عام ١٩٩٥، ٢٥ في المائة في استونيا ولاتفيا و٤٠ في المائة في ليتوانيا). والاحتمال بعيد أن يشهد انخفاضاً مهماً في الأجل القصير نظراً إلى التحرير المرتقب لبعض القطاعات (قطاع المرافق في استونيا مثلاً) واستمرار عجز الميزانيات. أما الواردات، خاصة من المعدات الرأسمالية فتنمو بسرعة، بينما تتعرض الصادرات لقيود ناجمة عن التقدير الزائد لقيمة العملات الوطنية.

١١٠ - وعلى الجملة، يمكن القول بأن حالات الانكماس بالغة الشدة التي كان محتماً أن تتعرض لها دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ودول البلطيق، انتهت بقدر أو بآخر، أو أنها في سبيلها إلى الانتهاء. ويشهد معظم البلدان زيادة في الناتج والاستثمار، كما يتسع نطاق تجارتـه الخارجية وتتباين معدلات التضخم وتتزايد معدلات الإنتاجية. غير أن مهام تحويل الاقتصاد الكلي والتحويل المؤسسي ما زالت ناقصة، ومن الممكن أن تظل التكتنونات السياسية والتوجهات الاجتماعية أسباباً تهدد بخلق المصاعب. ومع ذلك يمكن القول إجمالاً بأن عام ١٩٩٦ شهد، إن لم يكن نهاية عملية الانتقال فعلاً، فعل الأقل بداية هذه النهاية.

### الحواشي

- (١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1. يعكس هذا الاستعراض المعلومات والتنبؤات المتاحة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة حتى ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥. ويستند، في جزء منه، إلى المعلومات المتوفرة لدى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وتقييمات نهاية السنة التي أعدتها هذه اللجان.
- (٢) تحسب معدلات نمو الاقتصاد العالمي (وفي مناطق العالم) باستخدام أسعار الصرف التي تستند إلى السوق للتعبير عن الناتج بعملة مشتركة وبأسعار وطنية ثابتة (دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨). وهناك قياس بديل يرد في منشورات صندوق النقد الدولي مبني على أساس تحويل "معادلة القوة الشرائية" إلى "دولارات دولية"، وهي طريقة قياس تطبق فيها مجموعة واحدة من الأسعار على جميع البلدان. وفي إطار هذا النهج، يقال إن الناتج العالمي قد نما بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٥ بينما تشير التنبؤات المتعلقة بعام ١٩٩٦ إلى معدل نمو يبلغ ٤,٢٥ في المائة.
- (٣) تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الياباني قد نما بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ (وكان التنبؤ أن يبلغ النمو بمعدل ١,٥٠ في المائة) في حين نما الاقتصاد الكندي بنسبة ٢,٣ في المائة (وكان التنبؤ أن ينمو بمعدل ٤ في المائة)، ونما في فرنسا بمعدل ٢,٨ في المائة (وكان التنبؤ أن ينمو بنسبة ٢,٢٥ في المائة) ونما في المانيا بمعدل ٢,٥ في المائة (وكان التنبؤ أن ينمو بمعدل ٢ في المائة) ونما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمعدل ٢,٨ في المائة (وكان التنبؤ أن ينمو بمعدل ٢,٢٥ في المائة). ويبدو أن التنبؤات المتعلقة باليطاليا والولايات المتحدة الأمريكية كانت صحيحة (نمو بمعدل ٣ في المائة في كلتا الحالتين).
- (٤) تشير التقديرات إلى أن الاقتصادي المكسيكي تقلص بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ (وكانت نسبة التقلص المتباينا بها ٣,٥ في المائة) ويبدو أن الاقتصاد الأرجنتيني تقلص بنسبة ٢,٥ في المائة (وكان التنبؤ أن يصبه الركود).
- (٥) تشير التقديرات إلى أن الناتج قد نما في عام ١٩٩٥ بمعدل ٢ في المائة في هنغاريا (كان النمو المتباينا به يبلغ ٠,٧٥ في المائة) وبمعدل ٦,٢ في بولندا (في مقابل ٤,٧٥ في المائة) وبمعدل ٤,٩ في المائة في سلوفاكيا (في مقابل ٣,٧٥ في المائة).
- (٦) للاطلاع على قائمة البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل ذات المديونية الثقيلة، انظر تقرير الأمين العام المعنون "حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥" A/50/379 و .(Corr.1)

الحواشي (تابع)

- (٧) للاطلاع على مناقشة أوفى للسياسات المتعلقة بالبطالة، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤، الفصل السادس، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1.
- (٨) الأرجنتين وأوروجواي وبابوا غينيا الجديدة والبحرين وزانير والمكسيك والمغرب.
- (٩) ينمو السكان في المنطقة بمعدل ينماز ٢,٨ في المائة سنوياً.
- (١٠) على سبيل المثال، وفي حين نما اقتصاد الكاميرون بنسبة تقارب ٢ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد انكماش دام عقداً من الزمن، بلغ معدل النمو الاقتصادي في بنن وبوركينا فاصو وتوغو وكوت ديفوار ٥ في المائة.
- (١١) واجهت النظم المصرفية في أكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا فضلاً عن الأرجنتين والمكسيك صعوبات غير قليلة.
- (١٢) شملت الاقتصادات التي تنمو بسرعة أكبر اندونيسيا، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وسنغافورة، والفلبين، وفيتنام، وماليزيا، ومقاطعة تايوان الصينية، وميانمار، والهند، وهومنغ كونغ؛ والبلدان الإضافية هما بنغلاديش وباكستان.

(١) الجدول ألف - ١ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٩٩٦-١٩٨٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

(٢) ١٩٩٦	(٣) ١٩٩٥	(٤) ١٩٩٤	(٥) ١٩٩٣	(٦) ١٩٩٢	(٧) ١٩٩١	(٨) ١٩٩٠	(٩) ١٩٨٩	(١٠) ١٩٨٨	(١١) ١٩٨٧	(١٢) ١٩٨٦	(١٣) ١٩٨٥	
٢١٪	٢,٤	٢,٩	١,٠	١,٥	٠,٩٠	٢,٥	٢,٣	٤,٥	٣,٣	٢,٨	٣,٤	جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
٢١٪	٢,٣	٢,٩	١,١	١,٧	٠,٩٠	٢,٥	٢,٣	٤,٦	٣,٣	٢,٩	٣,٤	البلدان الصناعية الرئيسية
٢٢٪	٢,٥	٢,٩	١,١-	٢,١	١,٢٠	٤,٧	٢,٣	٣,٧	١,٤	٢,٢	١,٩	ألمانيا
٢٢٪	٢,٠	٢,٢	٠,٧-	٠,٩	١,٣	٢,١	٢,٩	٤,١	٢,١	٢,٩	٢,٦	إيطاليا
٢١٪	٢,٨	٢,٩	١,٥-	١,٤	٠,٨	٢,٥	٤,٣	٤,٥	٢,٣	٢,٥	١,٩	فرنسا
٢٣٪	٢,٣	٤,٦	٢,٢	٠,٨	١,٨-	٠,٢-	٢,٥	٤,٩	٤,٣	٣,٢	٤,٨	كندا
٢١٪	٢,٨	٢,٨	٢,٣	٠,٥-٢,٠-		٠,٤	٢,٢	٥,٠	٤,٨	٤,٣	٣,٨	المملكة المتحدة
٢١٪	٣,٠	٤,١	٢,١	٢,٣	٠,٦-	١,٢	٢,٥	٣,٩	٢,١	٢,٩	٣,٢	الولايات المتحدة
٢	٠,٥	٠,٥	٠,٢-	١,١	٤,٣	٤,٨	٤,٧	٦,٢	٤,١	٢,٦	٥,٠	اليابان
٢٣٪	٢,٩	٢,٩	٠,٢	٠,٩	٠,٦	٢,٦	٣,٧	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٠	بلدان صناعية أخرى
												بندان تذكيريان
٢٣٪	٢,٨	٢,٨	٠,٥-	١,٠	٠,٦٠	٢,٧	٣,٤	٤,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٦	أوروبا الغربية
٢٣٪	٢,٨	٢,٩	٠,٥-	١,٠	٠,٦٠	٢,٧	٣,٤	٤,١	٢,٩	٢,٨	٢,٥	الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة: فمنذ عام ١٩٩١ أصبحت ألمانيا تشمل المقاطعات الشرقية.

(١) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الإجمالي للستة السابقة مقوماً بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨.

(ب) تقدير جزئي.

(ج) توقعات تستند جزئياً إلى مشروع لينك.

**الجدول ألف - ٢ - البلدان الصناعية الرئيسية: المؤشرات ربع السنوية، ١٩٩٣-١٩٩٥**

ربع سنة ١٩٩٥				ربع سنة ١٩٩٤				ربع سنة ١٩٩٣					
الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول			
<b>نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup></b>													
٠,٠	٤,٣	٠,٠	٣,٠	٥,٣	٤,١	٢,٠	٢,٠-	٢,٦	٢,٣	٦,٤-	المانيا		
٧,٤	١,٧-	٧,٠	٠,١	٥,٤	٤,٠	١,٤	٤,٥	٢,٥-	٠,٩	١,٣-	ايطاليا		
٠,٨	٠,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٢	٥,٣	٢,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٣,٥-	فرنسا		
٧,٠	٠,٨-	١,١	٥,٩	٤,٧	٧,٨	٤,٠	٤,٠	١,٧	٢,٢	٤,٩	كندا		
١,٧	٢,٢	٢,٧	٢,١	٢,٥	٥,٦	٤,٠	٢,٨	٤,١	٢,٥	٢,٩	المملكة المتحدة		
٤,٢	١,٢	٢,٧	٥,١	٤,٠	٤,١	٣,٣	٧,٣	٢,٧	٢,٤	١,٢	الولايات المتحدة		
٠,٦	٢,٦	٠,٥	٤,٢-	٢,٥	٠,٧	٢,٢	٢,٨-	١,١	٢,١-	٣,٥	اليابان		
٢,٨	١,٨	٢,٢	٢,١	٤,٢	٢,٧	٣,٢	٢,٣	١,٧	١,١	٠,٧	المجموع		
<b>معدل البطالة<sup>(٢)</sup></b>													
٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,٩	٦,٨	٦,٦	٦,٠	٥,٦	٥,٣	المانيا		
١٢,١	١٢,٢	١٢,٢	١١,٤	١١,١	١٢,٥	١١,٧	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٧	٩,١	ايطاليا		
١١,٤	١١,٦	١١,٨	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٣	١١,٩	١١,٥	١١,١	فرنسا		
٩,٥	٩,٥	٩,٧	٩,٧	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	١١,٠	١١,٣	١١,٣	١١,٠	كندا		
٨,٧	٨,٨	٨,٧	٩,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٩	١٠,١	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٥	المملكة المتحدة		
٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٥	٥,٩	٧,١	٧,٥	٧,٥	٧,٧	٧,٩	٧,٠	الولايات المتحدة		
٢,٢	٢,١	٢,٩	٢,٩	٢,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٤	٢,٣	اليابان		
٦,٦	٦,٦	٦,٥	٦,٥	٦,٨	٧,٠	٧,١	٧,٠	٦,٩	٦,٩	٦,٨	المجموع		
<b>نمو أسعار المستهلك<sup>(٣)</sup></b>													
١,٤	٢,١	٢,١	٠,٧	١,٤	٢,٨	٥,٤	٢,٢	١,٨	٤,٠	٧,٢	المانيا		
٢,٣	٧,٢	٦,٣	٤,٤	٣,٣	٢,٧	٥,١	٤,٢	٣,٥	٥,٠	٥,٠	ايطاليا		
١,٤	١,٨	٢,٢	١,٩	٠,٧	٢,٢	١,٨	١,٩	٠,٨	٢,٦	٢,٠	فرنسا		
١,٣	٢,٩	٤,٤	١,١	٢,٢	١,٥-	١,٨-	١,٨	١,٥	٠,٧	٢,٠	كندا		
٠,٢	٧,٤	٢,٥	٢,٨	٠,٠	٧,٣	٠,٧	١,٥	١,١	٦,٧	٢,٩-	المملكة المتحدة		

ربع سنة ١٩٩٥			ربع سنة ١٩٩٤				ربع سنة ١٩٩٢				
الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٩	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٩	١,٥	٣,٣	٢,٣	الولايات المتحدة
٢,٢-	١,٥	٢,٢-	٢,٢	١,١-	١,٥	٠,٧	١,١-	١,٩	٣,٥	٠,٠	اليابان
٠,٧	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٢	١,٨	١,٧	٣,٦	٢,٦	المجموع

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية.

ملحوظة: يقصد بألمانيا، ألمانيا الغربية.

(أ) النسبة المئوية للتغير في البيانات المعدلة موسمياً من الربع السابق، معبراً عنها بمعدل سنوي (المجموع هو متوسط مرجح استخدم فيه كمعامل ترجيح الناتج المحلي الإجمالي السنوي، مقوماً بالأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨).

(ب) النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة، مبيناً البيانات المعدلة موسمياً حسبما وحدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ج) الربع الثالث من عام ١٩٩٥ يشمل بالنسبة لبعض البلدان فترة متوسطتها شهراً.

(د) النسبة المئوية للتغير عن الربع السابق معبراً عنها بمعدل سنوي.

الجدول ألف - ٢ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو: التضخم في أسعار الاستهلاك، ١٩٩٦-١٩٨٥  
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٢١٪	٢,٥	٢,٣	٢,٧	٢,١	٤,٣	٥,٠	٤,٤	٤,٤	٣,٢	٢,٨	٢,٢	٤,٠		جمع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
٢١٪	٢,٤	٢,١	٢,٦	٢,٩	٤,٢	٤,٨	٤,٢	٤,٢	٣,٠	٢,٦	١,٨	٢,٧		البلدان الصناعية الرئيسية
٢١٪	٢,٢	٢,٠	٤,١	٤,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٧	١,٢	٠,٣	٠,٢	-٠,٢	٢,٢		الماضي
٤١٪	٥,١	٤,٠	٤,٥	٥,٢	٦,٣	٦,٥	٦,٢	٥,١	٤,٧	٥,٨	٩,٢			إيطاليا
٢١٪	٢,٢	١,٧	٢,١	٢,٤	٣,٢	٣,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٥,٨		فرنسا
٢١٪	٢,٤	-٠,٢	١,٩	١,٥	٥,٦	٤,٧	٥,١	٤,٠	٤,٤	٤,١	٤,٠			كندا
٢١٪	٣,٤	٢,٥	١,٧	٢,٧	٥,٩	٩,٥	٧,٨	٤,٨	٤,١	٢,٥	٦,١			المملكة المتحدة
٢	٢,٠	٢,٦	٢,٠	٢,١	٤,٢	٥,٤	٤,٩	٤,٠	٣,٧	١,٨	٢,٧			الولايات المتحدة
٪	-٠,١	-٠,٧	١,٢	١,٧	٢,٢	٣,١	٢,٢	-٠,٧	-٠,١	-٠,٣	٢,٠			اليابان
٢١٪	٢,٥	٢,١	٢,٧	٤,٠	٥,٢	٧,١	٥,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٨	٥,٩			بلدان صناعية أخرى
														بيان تذكيريان
٢١٪	٢,٢	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٤,٩	٥,٥	٤,٨	٣,٢	٢,٩	٢,٩	٥,٢			أوروبا الغربية
٢١٪	٢,٢	٢,١	٢,٤	٤,٠	٤,٩	٥,٥	٤,٨	٣,٢	٢,٩	٢,٩	٥,٤			الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. استناداً إلى "الإحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

(أ) تمثل بيانات مجموعات البلدان متوسطات مرجحة استخدمت فيها ك>factors ترجح لكل سنة نتائج الاستهلاك في نفس السنة مقومة بأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨.

(ب) تقدير.

(ج) توقعات.

الجدول ألف - ٤ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٨٥-١٩٩٣ (النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

(٢) ١٩٩٣	(٣) ١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٧١/٤	٧,٤	٧,٨	٧,٨	٧,٤	٧,٧	٧,٠	٧,٢	٧,٧	٧,٢	٧,٦	٧,٨	جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
٦١/٤	٦,٠	٦,٤	٦,٩	٦,٨	٦,٢	٥,٦	٥,٧	٦,١	٦,٧	٦,١	٦,٢	البلدان الصناعية الرئيسية
٦١/١	٦,٧	٦,٩	٦,١	٤,٦	٤,٢	٤,٩	٥,٦	٦,٢	٦,٢	٦,٤	٦,٢	الصانعية
١٠٧/٤	١١,٥	١١,٣	١٠,٢	١٠,٥	٩,٩	١٠,٣	١٠,٩	١١,٥	١٠,٩	١٠,٥	٩,٦	إيطاليا
١١	١١,٦	١٢,٣	١١,٦	١٠,٤	٩,٤	٨,٩	٩,٤	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٢	فرنسا
٩١/٤	٩,٦	١٠,٢	١١,٢	١١,٣	١٠,٢	٨,١	٧,٥	٧,٧	٨,٨	٩,٥	١٠,٤	كندا
٧٧/٤	٨,٣	٩,٥	١٠,٤	١٠,١	٨,٨	٧,٨	٧,١	٨,٥	١٠,٣	١١,٢	١١,٢	المملكة المتحدة
٥٧/٤	٥,٧	٦,٠	٦,٧	٦,٢	٦,٦	٥,٤	٥,٢	٥,٤	٦,١	٦,٩	٧,١	الولايات المتحدة
٢	٢,٠	٢,٩	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٦	اليابان
١١١/٤	١١,٨	١٢,٤	١٢,٠	١٠,١	٨,٩	٨,١	٨,٤	٩,٤	٩,٨	١٠,٢	١٠,٦	بلدان صناعية أخرى
												بندان تذكيريان
٤٧/٤	١٠,٢	١٠,٧	١٠,٢	٨,٩	٨,٠	٧,٦	٨,٢	٩,١	٩,٧	٩,٩	١٠,١	أوروبا الغربية
١٠	١٠,٥	١٠,٩	١٠,٤	٩,١	٨,٢	٧,٨	٨,٥	٩,٤	١٠,٠	١٠,٢	١٠,٤	الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) وحدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البيانات المتعلقة بالبطالة في البلدان السبعة المبينة، وفي عشرة بلدان أخرى، لغراض المقارنة بين البلدان وبين التغيرات الزمنية، بما يتعين مع تعريفات مكتب العمل الدولي (انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعدلات الموحدة للبطالة: المصادر وأساليب (باريس، ١٩٨٥)); واستخدمت التعاريف والتقديرات الوطنية بالنسبة لبلدان أخرى.

(ب) تقديرات.

(ج) توقعات.

**الجدول ألف - ٥ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٩٩٦-١٩٨٥**  
**(النسبة المئوية للتغير السنوي)**

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.  
(١) تقديرات أولية.

(ب) توقعات تستند جزئياً إلى مشروع لينك.  
 تشمل ٩٢ بلداً تضم ٩٨ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.  
 واستثناء الصين.

(ه) مدرجة حسب الترتيب التنازلي لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

(و) تستند الى بيانات وتقديرات ٣٦ من أقل البلدان نموا البالغ مجموعها ٤٨ بلدا، تمثل ٩٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي  
ال حقيقي (١٩٩٦-١٩٨٥)

الجدول ألف - ٦ -

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

(٢) ١٩٩٦	(٣) ١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٢	٢,١-	٨,٤-	٧,٩-	١٧,١-	٨,٨-	٧,٧-	٢,١	٤,٥	٢,٧	٣,٥	٢,٥	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (٤)
٤١/٤	٤,٦	٢,٨	١,٢	٢,٧	١١,٣-	١١,٢-	٠,١	٢,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٦	أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية (٤)
٤	٥,٠	٨,٠	١١,٠	٧,٠-	٢٩,٦-	١٢,١-	٩,٨	١,٤-	٠,٨	٥,٦	١,٨	أيابانيا
٣١/٤	٢,٣	١,٤	٢,٤-	٥,٧-	١١,٧-	٩,١-	١,٤-	٢,٧	٦,١	٤,٧	٢,٧	بلغاريا
٥١/٤	٦,٢	٥,٢	٣,٨	١,٥	٧,٧-	١١,٧-	٠,٢	٤,٤	٢,٠	٤,٢	٢,٦	بولندا
				٧,١-	١٦,٦-	٤,٧-	١,٣	٢,٧	٠,٨	١,٨	٢,٢	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٥	٢,٩	٢,٦	٠,٩-									الجمهورية التشيكية
٤١/٤	٤,٩	٤,٨	٤,١-									الجمهورية السلوفاكية
٣١/٤	٤,٢	٢,٤	١,٤	٨,٨-	١٢,٩-	٥,٧-	٥,٨-	٠,٥-	٠,٨	٢,٣	٠,١-	رومانيا
٢	٢,٠	٢,٠	٠,٨-	٢,٠-	١١,٩-	٣,٥-	٢,٨	٢,٧	٣,٨	١,٥	٠,٢-	هنغاريا
٣٢/٤	٢,٤	١,٩	١٤,٤-	٣١,٧-								دول البلطيق
٥	٤,٢	٤,٠	٧,٨-	١٤,٨-								استونيا
٣١/٤	١,٥	١,٠	١٤,٩-	٣٦,٩-								لاتفانيا
٣١/٤	٢,٢	١,٠	١٧,٠-	٢٥,٠-								ليتوانيا
١/٤	٥,٧-	١٤,٦-	٩,٧-	١٤,١-								رابطة الدول المستقلة (٥)
٢	٢,٥-	١٢,٧-	٨,٧-	١٤,٥-								الاتحاد الروسي
...	١٠,٠-	٢٠,٠-	٩,٥-	٩,٧-								بيلاروس
...	١٢,٣-	١٩,٠-	١٤,٧-	١٢,٧-								أوكرانيا
...	١٢,٥-	٣٠,٠-	٤,٨-	٢٨,٣-								جمهورية مولدوفا
												دول القوقاز
...	١٧,٤-	٢٢,٠-	٢٢,١-	٢٢,٧-								أذربيجان
...	٥,٤	٢,٠-	١٤,٨-	٥٢,٣-								أرمينيا
...	٢٠,٠-	٣٠,٠-	٣٩,٤-	٤٠,٣-								جورجيا
												دول آسيا الوسطى
...	٠,٥-	٤,٠-	٢,٤-	١١,١-								أوزبكستان
...	٧,٥-	٢٠,٠-	١٠,٠	٢٥,٨								تركمانستان
...	١٤,٨-	١٢,٠-	١٧,٣	٢١,٠-								طاجيكستان

(ج) ١٩٩٧	(د) ١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
..	٥,٤-	٢٣,٠-	١٦,٤-	١٦,٤-								
..	١٠,٧-	٢٥,٠-	١٢,٩-	١٢,٠-								
					٨,٠-	٦,٠-	٢,٠	٥,٢	٢,٨	٢,٦	١,٧	

قيرغيزستان  
کازاخستان  
بند تذکیری  
الاتحاد السوفيatici

**المصدر:** الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

..

تشير الى عدم كفاية المعلومات لوضع تقدير على درجة مقبولة من الثقة.

(أ) الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرخصة بالناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر الدولار في عام ١٩٨٨ (للاطلاع على المنتهية انظر، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1، المرفق، النص يسبق الجداول الاحصائية).

(ب) تقدير جزئي.

(ج)

توقعات تستند جزئيا الى مشروع لينك.

(د)

تشمل جمهورية ألمانيا الديمقراطية حتى عام ١٩٩٠.

(ه) تخضع بيانات هذه البلدان لهامش خطأ كبير. ويوضح تنقيح رسمي للبيانات الروسية أن النسبة التي قدمت سلفا على أنها تمثل الانخفاض في الناتج بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٠ وقدرها ٤٧,٣ في المائة كانت في الواقع ٣٥,٢ في المائة. ولم يجر حتى الآن القيام بعمليات مماثلة لتنقيح بيانات البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة.

الجدول ألف - ٧ - التجارة العالمية: معدلات نمو في حجم، ١٩٩٦-١٩٨٦

(%)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٧٣٪	٩,٨	١٠,٤	٤,٢	٧,٠	٥,٣	٤,٨	٧,١	٨,٨	٥,٤	٤,٨	التجارة العالمية <sup>(٤)</sup>
حجم الصادرات											
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ومنها:											
٧٣٪	٨,٠	٩,٠	١,٨	٤,٢	٢,٤	٥,٠	٧,١	٨,٢	٤,٢	٢,٢	أمريكا الشمالية
٧٣٪	١٢,٠	١١,٧	٧,٠	٨,٢	٦,١	٧,٩	٨,٤	١٧,٦	٦,٥	٥,٧	أوروبا الغربية
٨٣٪	٧,٧	١٠,٢	٠,٤	٢,٣	٢,٤٠	٤,٢	٧,٤	٦,٠	٤,١	١,٨	اليابان
٢٣٪	١,٤	١,٧	٢,٤-	١,٥	٢,٥	٥,٣	٤,٢	٥,٥	٠,٣	٠,٧-	البلدان النامية ومنها:
٩١٪	١٢,٧	١١,٨	١١,٧	٩,٧	١١,٣	٤,٦	٨,٩	١٠,٥	٧,٥	١٧,٥	أمريكا اللاتينية
٦١٪	٧,٤	٩,٢	٨,٧	٢,٩	٤,٩	٢,٨	٧,١	٥,٧	٤,٨	١,٥-	افريقيا
٣١٪	٥,٠	١,٥	٢,٧-	٠,٣-	٠,٩	١٤,٦	٥,٨	٠,٤	١,١	١٨,٦	غرب آسيا
٢	٢,٢	١,٢	١٦,١	٢٥,٤	٠,٥	١٥,٧-	٩,٠	١٤,٢	١٤,٠-	٤٨,١	جنوب وشرق آسيا
١١٪	١٦,٢	١٥,٨	١٤,٠	١٠,٧	١٧,٤	٨,٤	١٠,٤	١٢,٦	١٦,٣	١٩,٧	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
..	..	..	..	..	..	٩,٥-	١,٠-	٤,٥	٢,٤	٤,٠	حجم الواردات
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ومنها:											
٥٣٪	٨,٩	١٠,٨	١,٠	٤,٨	٧,٩	٤,٦	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٠	أمريكا الشمالية
٦٧٪	١١,٢	١٤,١	١٢,٤	١٠,٤	١,٢	١,٥	٤,٤	٦,١	٢,٦	٩,٧	أوروبا الغربية
٤٣٪	٦,٥	٨,٤	٤,٥-	٢,١	٢,٦٠	٧,١	٨,٠	٦,٨	٧,٨	٥,٩	اليابان
٨٪	١٤,٢	١٢,٦	٢,٩	٠,٦-	٤,٠	٥,٧	٧,٩	١٧,٩	٩,٢	٩,٥	البلدان النامية ومنها:
١١	١٢,٥	١٠,٤	١١,٣	١١,٣	١٢,٨	٤,٩	٨,٨	١٢,٥	٧,٠	٣,٩-	أمريكا اللاتينية
٥٪	٢,٧	١٥,٣	١١,٦	١٩,٧	١٨,٢	٥,٦	٤,٢	٤,٧	٠,٠	١,٢	افريقيا
٦٪	٢,٦	١,٢-	١,٢	٢,٢	١,٠	٢,٢	١,٢	٦,٣	١٢,٩-	٧,٥-	غرب آسيا
٥٪	١,٧	٥,٦-	٥,١-	١٤,٨	١٢,٣	٦,٧-	٢,٧	٤,٢	١٠,٤-	١٧,١-	جنوب وشرق آسيا
١٣٪	١٨,١	١٢,٤	١٥,٢	١١,٣	١٥,٣	٦,٣	١٢,١	٢١,١	١٠,٤	٠,٣	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
..	..	..	..	..	..	٥,٧-	٤,٥	٢,٧	١,٠	٠,٨-	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة.

\*\* تشير إلى عدم توافر المعلومات أو عدم كفايتها لوضع تقدير على درجة مقبولة من الثقة.

(٤) تقدير أولي

(ب) توقعات تستند جزئياً إلى مشروع لينك.

(ج) متوسط معدلات النمو السنوي لحجم الصادرات والواردات العالمية، باستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (عدم اكمال البيانات).

**الجدول ألف - ٨ - الأسعار العالمية للسلع الأساسية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٩٥-١٩٨٠**

$\phi(100 = 199)$

العام	النقطة المذكورة	الأسعار الأساسية	الأسعار المصنوعات	رقم قياسي موحد		المواد الزراعية والضروريات	الزيوت النباتية والبذور	المشروبات المدارية	الأغذية	
				حقوق السجق الخاصة	دولار					
١٦٠	١٨٤	٧٤	١٤٠	١٣٥	٩٧	١٠١	١٥٨	٢٠٨	١٠٩	١٩٨٠
١٥٤	١٦٤	٦٩	١٢٨	١١٢	٨٢	٨٨	١٥١	١٥٦	١٢٢	١٩٨١
١٤٣	١٤٩	٦٨	١٠٧	٨٧	٧١	٧٦	١٢٢	١٤٨	٨٧	١٩٨٢
١٤٩	١٤٤	٦٥	١١٨	٩٣	٧٦	٨١	١٤٠	١٠٠	٩١	١٩٨٣
١٤٦	١٤٢	٦٣	١١٨	٩٠	٧١	٨٢	١٩٥	١٧٧	٧٧	١٩٨٤
١٤٤	١٤٥	٦٢	١٠٥	٧٩	٧٨	٧٤	١٣٥	١٧١	٧٦	١٩٨٥
٥٨	١٠٨	٧٦	٩٥	٨٢	٧٥	٧٦	٨٤	٢٠٠	٧٣	١٩٨٦
٧٦	٩٩	٨٥	٨٨	٨٤	٧٦	٨٨	٩٩	١٣١	٧٧	١٩٨٧
٦٤	١١٦	٩٢	١٠٧	١٠٦	١١١	٩٦	١٣٠	١٣٢	١٠١	١٩٨٨
٧٨	١١٧	٩١	١١٣	١٠٧	١١١	٩٥	١١٥	١١٣	١٠٧	١٩٨٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٩٠
٨٤	٩٣	١٠٠	٩٣	٩٣	٩١	٩٤	١٠٨	٩٢	٩٣	١٩٩١
٨٣	٨٨	١٠٣	٨٧	٩١	٨٧	٩٢	١١٦	٧٩	٩١	١٩٩٢
٧٣	٩٠	٩٧	٨٥	٨٧	٧٤	٨٩	١١٦	٨٤	٩٢	١٩٩٣
٧٠	١٠٤	١٠٠	٩٧	١٠٤	٨٤	١٠١	١٤٥	١٤٧	١٠١	١٩٩٤
٧٦	١٠٧	١٠٧	١٠٠	١١٣	١٠٢	١١٧	١٠٩	١٠٠	١٠٧	١٩٩٥
٧١	٩٨	٩٧	٩٣	٩٥	٧٤	٩٤	١٣٠	٩٥	١٠٥	١٩٩٦
٧٠	٩٩	٩٨	٩٤	٩٧	٨٠	٩٨	١٣٧	١٢٤	١٠٠	١٩٩٧
٧٥	١٠٤	١٠٢	٩٩	١٠٧	٨٧	١٠٣	١٤٥	١٩٧	٩٨	١٩٩٨
٧٣	١٠٨	١٠٢	١٠٢	١١٠	٩٧	١٠٩	١٦٤	١٧٣	١٠٢	١٩٩٩
٧٧	١٠٧	١٠٧	١٠٤	١١٥	١٠٤	١٢٢	١٦٢	١٧٤	١٠٥	١٩٩٠
٨٠	١٠٣	١٠٩	٩٧	١١٢	٩٩	١٢٣	١٥٦	١٧٠	١٠٣	١٩٩١
٧٢	١٠٧	١٠٥	١٠٠	١١٢	١٠٣	١٠٥	١٦٠	١٤٢	١٠٩	١٩٩٢

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الونكتاد) "التقرير الشهري لأسعار السلع الأساسية"، والأمم المتحدة، "التقرير الشهري للإحصائيات".

(أ) جرى تحريك أساس الرقم التياسي لأسعار صادرات السلع المصنعة من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو من سنة ١٩٨٠ حسبما جاء في دراسة الحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥ (١٩٩٥) إلى سنة ١٩٩٠. أما سنة الأساس للأسعار التياسية للسلع الأساسية غير التناظرية فهي سنة ١٩٨٥.

(ب) ثلاثة أربعين السنة.